عبد القادر أسماعيل البستاني
ودوره السياسي والفكري ١٩٠٧-١٩٧٩

د. سيف عدنان ارحيم
الجامعة العراقية / كلية الآداب

الملخص

ان الكتابة عن الشخصيات السياسية والاجتماعية والثقافية يعد من مسلمات البحث العلمي وهذا يعود بطبيعة الحال الى اهمية تلك الشخصية من عدمه والشخصية موضوعة البحث تعد من الشخصيات السياسية المهمة التي ادت دور مهم في الحياة السياسية العراقية، لاسيما في ظل ظهور الوعي الفكري الاشتراكي في المجتمع العراقي والتبشير بآراء هذا الفكر الجديد الذي يناقض الافكار السائدة في المجتمع العراقي المحافظ.

وقسم الباحث الموضوع الى التسلسل الزمني التاريخي منذ نشأة عبدالقادر اسماعيل البستاني وتعليمه والظروف الاجتماعية المحيطة به وصولا الى دور المحيط الطلابي الذي كان له الاثر الفاعل في تبني الفكر اذي حمله البستاني لعقود فيما بعد حتى وفاته ١٩٧٩.

Abstract

Writing about political, social and cultural figures is described as one of the assumptive matters in the scientific research. Besides, this depends on the fact the figure in question is important or not. The case study of the current research is one of the important political figures that played a major role in the political life of Iraq, especially in the light of social and intellectual awareness appearance in the Iraqi society and calling for the visions of this new thought which contradicts the mainstream ones in the conservative Iraqi society.

And the researcher divided the subject chronologically since the beginning of Ismael AL-Bustani life, his education and the surrounding environment of his life. Then, it dealt with his role in the students' environment that had an active role in adopting the thought that AL-Bustani called for decades until his death in 1979.

مُقَدِّمَة

ان الكتابة عن الشخصيات السياسية والاجتماعية والثقافية يعد من مسلمات البحث العلمي وهذا يعود بطبيعة الحال الى اهمية تلك الشخصية من عدمه والشخصية موضوعة البحث تعد من الشخصيات السياسية المهمة التي ادت دور مهم في الحياة السياسية العراقية، لاسيما في ظل ظهور الوعي الفكري الاشتراكي في المجتمع العراقي والتبشير باراء هذا الفكر الجديد الذي يناقض الافكار السائدة في المجتمع العراقي المحافظ.

وقسم الباحث الموضوع الى التسلسل الزمني التاريخي منذ نشأة عبدالقادر اسماعيل البستاني وتعليمه والظروف الاجتماعية المحيطة به وصولا الى دور المحيط الطلابي الذي كان له الاثر الفاعل في تبني الفكر اذي حمله البستاني لعقود فيما بعد حتى وفاته ١٩٧٩.

واعتمد الباحث على مصادر متنوعة من بينها وثائق مديرية الامن العامة والملفة الشخصية المحفوظة في نقابة المحامين والتي حملت في ثناياها الوثائق الشخصية للبستاني بل وحتى قرارات الحكم الصادرة بحق البستاني من قبل المجلس العرفي العسكري، وكان للمصادر العربية والمعربة اهمية لا تقل عن الوثائق لان بعضها كان من جيل البستاني نفسه لتسلط الضوء على النشاط السياسي والفكري للبستاني منذ بداية الثلاثينيات وحتى اعتقاله فيما بعد في عام ١٩٦٣.

عبدالقادر أسماعيل البستاني ودوره الفكري والسياسي ١٩٠٧-١٩٧٩

هو عبد القادر بن الحاج إسماعيل بن الحاج حقي ولد في بغداد الأول من تموز ١٩٠٧ [١]، من أم عربية وأب من أصل هندي [٢]، فقد كان جد عبدالقادر قد جاء من الهند وسكن منطقة (فضوة عرب) وهي المنطقة المجاورة لمنطقة باب الشيخ ببغداد، كأحد مريدي الطريقة القادرية، وفي خضم تلك الظروف تزوج أسماعيل من والدة عبدالقادر فأنجبت أربعة أشقاء هم كل عبدالجليل يوسف وعبدالله [٣]، الأستاذ في كلية الحقوق والدكتور عبدالحميد [٤]، وثلاث شقيقات هن كل من عفيفة وبثينة ومنيرة[٥].

نشأ عبدالقادر أسماعيل في بيت حرفي يمتهن أفراد الأسرة مهنة الخياطة والتطريز وسط محلة باب الشيخ [٦]، المنطقة الشعبية التي تعج بمختلف زوار البلدان العربية والأسلامية، عمل والده وكيلاً لدى (ال النقيب) في بستانهم المحاذي لمنطقة باب الشيخ ويسمى بستان (النقرة) ومن ذلك المنصب عرفت الأسرة بالبستاني.

في تلك الأجواء البغدادية والتحولات التي شهدها العراق من أحداث بعد الحرب العالمية الأولى بلورت لدى عبدالقادر مفاهيم جديدة لم يكن قد شهدها من قبل ومنها الأحتلال الأنكليزي ١٩١٤والثورة العربية الكبرى في الحجاز ١٩١٦ وثورة العشرين حزيران ١٩٢٠ والتي بدورها أسهمت في بلورة حسه الوطني وزادت من عدائه للأنكليز الذين كرههم عندما رآهم يقيمون في منطقة (باب الشيخ) بعد سقوط بغداد بأيديهم [٧]، وأسلوب تعاملهم فغضب من تصرفات الأنكليز وهو في السنة العاشرة من عمره عندما رأى جنود الأحتلال يرمون "البسكويت للكلاب وهم يدفون بإحذيتهم الثقيلة المسمرة أرض العراق"[٨]، لكون دخول الأنكليز ولّد لديه كفاتحين للعراق، فأخذ والآخرون من الصغار بمضايقة بعض الجنود الأنكليز الذين كانوا قد أقاموا في منطقته وذلك بالأساليب البدائية التي كانت تهدي عقولهم آنذاك [٩] .

وفي ظل تلك التحولات الطارئة ولدت لدى عبدالقادر قناعات أحتجاجية بل يمكن تسميتها بنشاطات تحريضية ضد الوضع المتردي في مدرسته الأبتدائية من خلال تقديمه مع زملائه بمذكره الى ناظر المعارف (الميجر بومن) تطالب بتغيير مدير مدرسة العوينة الأبتدائية لقصوره في إداء وأجباته مما حد بالميجر بومن بطرد

عبدالقادر من المدرسة لأتهامه بالتحريض والعصيان ولكنه سرعان ماعد الى المدرسة بتوسط أسرة النقيب [١٠]، وتعود هذه الوساطة لكون والده كما ذكر آنفاً يعمل وكيلاً لدى تلك الأسرة.

وكان عبدالقادر أسماعيل شأنه شأن معاصريه من جيله متأثراً بالأفكار الأشتراكية التي بدأت تلقي بظلالها على شعوب الشرق من خلال وقوف الحكومة السوفيتية الى جانب شعوب المشرق المرهقة تحت نير الرأسمالية والأستعمار [١١]، وكذلك ماحملته الشيوعية من أفكار تدعو الى الحرية والأستقلال والقضاء على الثالوث (الفقر والمرض والجوع) سيما ما تركه الوجود الأستعماري الجديد من أنكسار لدى شعوب العالم العربي بعد الأخفاق الكبير الذي وعدت به الثورة العربية الكبرى من الأستقلال، وكذلك ماحملته بعض أدبيات الثورة الأشتراكية التي بدأت تصل الى العراق وتبين موقف الثورة الاشتراكية من العرب وتحررهم [١٢] .

فيشير البستاني انه سمع اول مرة بالثورة الاشتراكية أول مرة أثناء الحرب العالمية الأولى وفي نهايتها تحديداً حين دخل"دخل والدي ذات مرة الى البيت وهو مشغول بشيء كبير فقال:لقد هجم الفقراء على الاغنياء في روسيا ولم يبق فقير، وان الحرب ستنتهي والذي عكل ذلك هو البولشفيك" [١٣] .

وساهمت ثانوية المأمونية ببغداد بدورها في صقل حسه السياسي من خلال حلقة الأصدقاء الجدد الذين يلفهم طابع الكراهية تجاه الأوضاع السائدة في العراق ومن بين هولاء عبدالفتاح أبراهيم الذي أسس معه جمعية سرية هدفها محاربة الأستعمار والسعي لتحقيق الأمبراطورية العربية، أن نضوج عقلية عبد القادر أسماعيل تعود بالدرجة الأساس للحلقة المقربة من أصدقائه من التقدميين أضافة لعبدالفتاح أبراهيم زميلة في المدرسة فهما يرتبطان بصلات مصاهرة إضاف الى ذلك أن أبن عمته محمود أحمد المدرس (أحد أهم رواد الفكر الاشتراكي) الذي عمق من فهمه للأشتراكية كما يذكر عبدالقادر نفسه "كنت التقي به وأسمعه يتحدث عن الأشتراكية وغيرها من الأفكار التجددية كما أنه يذكر أمامي حسين الرحال، والذي يعده المؤسس الحقيقي لجماعة الرواد" [١٤]، أضافة لجيل مليء بروح التمرد على التقاليد البالية للمجتمع من

أمثال محمد حديد وحسين جميل الذي جمعته مع الأخير المدرسة الثانوية المركزية ببغداد وفي كلية الحقوق وأشتركا في الحركات الطلابية ذات الطابع التحرري والوطني[١٥].

أخذت هذه العوامل في أَضفاء روح التظاهر لدى عبدالقادر أسماعيل فكان للمعاهدة العراقية–البريطانية لعام ١٩٢٢ ذى أثر كبير في نفس البستاني عندما أنتفض محتجاً على مدرس اللغة الأنكليزية المستر (كود اول) عندما أبدى امتعاضه من العراقيين لأنهم"يرفضون المعاهدة ومعارضتها، بينما يريد الأنكيز أن يمدنونهم ويحضرونهم ويعملون على تقدمهم"، ويذكر حسين جميل بصدد ذلك "نحن قررنا أن نضرب عن دخول دروسه وأعلمنا الأدارة أننا نرفض أن يدرسنا هذا المدرس بعد أن أهان العراقيين وفعلاً نجح الأضراب ونقل المدرس الى الموصل" [١٦] .

وقد أنضم في بواكير حياته مع أقرانه من جيل (رواد الاشتراكية) الاشتراكيين الى نادي "التضامن" الذي تأسس في بغداد ١٩٢٦–١٩٢٨برئاسة يوسف زينل مدرس الكيمياء في الثانوية المركزية وأصبح هذا النادي مكان يتابع فيه الشباب ماتنشره الصحافة العربية والعالمية ويسمتعون الى أخبار المعارضة العراقية ويناقشون فيه مايدور في العراق إجتذب الى هذا الناي جيل من الشباب الذي عاصروا البستاني كل من (عزيز شريف، عبدالفتاح ابراهيم، عاصم فليح، جميل توما، زكي خيري، عزيز حسن، حسين جميل، رشيد مطلك) وغيرهم من الشباب [١٧] .

قضية أنيس النصولي

بعد تشكيل الحكومة العراقية في الثالث والعشرين من آب١٩٢١ بدأت الحكومة من جانبها لأستقدام مجموعة من المدرسين العرب لسد النقص الحاصل في الكوادر التدريسية وكان لهولاء الأساتذة تأثير واضح على عقول الطلبة لما يحمله هولاء الأساتذة من أفكار بين الميول القومية واليسارية، وأنعكاسات تلك الأفكار على الطلبة ومن بينها قصة أنيس النصولي أستاذ التأريخ في المدرسة الثانوية عندما طبع كتاب يتناول تأريخ الدولة الأموية في الشام حيث كتب منتقداً بعض الطقوس التي يمارسها أتباع المذهب الجعفري منها لطم الصدور بالأيدى وشج الرؤوس بالحديد وقال

لعل العلم يعيدهم في المستقبل عن هذه العادة"، أعتبرها أتباع المذهب الجعفري تسيء لهم [١٨] .

فأثارت تلك الحادثة موجه من الأستنكار الشعبي وقدم لفيف من الطلبة ورجال الدين بضرورة فصل النصولي عن وظيفته، ولكن في الطرف الأخر كان هناك مجموعة من الطلبة والمثقفين من دافع عن النصولي وعن حرية الفكر ومن بينهم عبدالقادر أسماعيل الذي أحتج على قرار وزارة المعارف بفصل النصولي وهذا الموقف ترتب عليه طرده من صفوف الدراسة بعد توقيعه على مذكرة احتجاجية لوزارة المعارف في الثلاثين من كانون الاول ١٩٢٧، مما دفعه مع زملائه المفصولين أن ينظموا مظاهرة أحتجاجية بينوا فيها أن المظاهرة لم يقصد بها المس بمشاعر الطوائف المختلفة بل الحفاظ على حق حرية الطلاب [١٩] .

وبدأت المظاهرة الإحتجاجية في جانب الكرخ تمهيداً للتوجه صوب وزارة المعارف فتكلم بعض الطلاب في المجتمعين أنتصاراً لحرية الفكر والبحث العلمي وقالوا أن قرار فصله يهدر هذه الحرية وطالبوا بالغاء قرار فصل النصولي [٢٠]، وكان من بين الذين قادوا المظاهرة البستاني وحسين جميل وخليل كنه وجميل عبد الوهاب[٢١].

وهذا مادفع وزارة المعارف للتدخل لفض تلك المعارضة التي تسببت بلغط حكومي وشعبي لكونها تعبر عن أول تحدي من جانب الطلبة تجاهه الحكومة من جهه ومن جانب المجتمع العراقي المحافظ الذي ثار من جانبه لنشر ذلك الكتاب ومن يتصدى له من المدافعين وبهذا كانت حضة البستاني من المظاهرة الطرد من المدرسة الثانوية [٢٢]، في كانون الثاني١٩٢٧ حيث كان العراق يعد لأنتخابات نيابية فطالبوا رئيس الوزراء جعفر العسكري بالغاء أمر طرد الطلاب والجرائد الوطنية ساندتها مثل جريدة "الأستقلال"، لاسيما تعاطف الرأي العام مع المفصولين [٢٣] .

وبهذا ترسخت لدى البستاني روح الدفاع عن حرية الفكر في ظل مجتمع محافظ يلفه أنعدام التعليم في ظل الوضع الأجتماعي الذي يعبشه العراق بسبب الحروب

والأحتلال ومارافقه من تأثيرات أجتماعية يعد الكثيرون أن نشر مثل تلك الأفكار تفسد عقول المسلمين.

زيارة الفريد موند

وما أن ينتهي البستاني من مواجهه ليتحول لمواجهة أخرى هذه المرة ليس بسبب الدفاع عن الأفكار وأنما ضد زيارة الزعيم الصهيوني الفريد موند في عام ١٩٢٨ المقررة للعراق، وهو بهذا يحمل إضافة لأفكاره الأشتراكية فأن قضية فلسطين لم تكن غائبة عن فكره فساهم في المظاهرت التي نظمت في بغداد في الثامن من شباط ١٩٢٨، فبصدد الإعداد لتلك المظاهرة يذكر حسين جميل انه بعد سماعه نبأ زيارة الفريد موند الى بغداد حتى توجهت لعبدالقادر اسماعيل وسألته عن رأيه بالتظاهر احتجاجاً عليها وشجباً للحركة الصهيونية بعمومها فأيد عبدالقادر الفكرة..، وذهبت وعبدالقادر إسماعيل الى الخطاط جلال وكان دكانه قريباً من المدرسة الثانوية مقابل مديرية شرطة لواء بغداد، وقبل موعد المظاهرة تسلمت وعبدالقادر الشعارات من الخطاط [٢٤] .

وكانت الشعارات تعبر عن حس قومي في حقيقتها لكونها تنادي بـــ"ليسقط وعد بفلور"و"يحيا الاتحاد العربي ولتسقط الصهيونية"و بيت المقدس عربية"وغير ذلك من شعارات تدعو لمقاومة الصهيونية [٢٥] .

وفي السياق نفسه، يذكر حسين جميل عن دور عبدالقادر في المظاهرات".. كنا أنا وعبد القادر أسماعيل طلاباً في الحقوق وبسبب دورنا في الحركات الطلابية في الثانوية أصبحنا على علاقة وثيقة مع الطلاب الواعين وكانوا ينظرون الينا نظرة متميزة عن الطلاب الآخرين وبتعبير آخر كانوا يشعرون بأننا قادة للحركة الطلابية بسبب طردنا من المدرسة الثانوية" [٢٦] .

وبدأت المظاهرات منذ الساعة الرابعة عصراً ليوم الثامن والعشرين من شباط ١٩٢٨ بدأت تسير نحو جسر الخر في جانب الكرخ كالسيل الجارف طلاب المدارس قاطبة وفي مقدمتهم طلاب الثانوية المركزية [٢٧] . ونتيجة لحالة الغضب التي خيمت على المظاهرات المنددة بزيارة موند ولأجراء أحترازي أتخذت وزارة الداخلية

بدورها في مساء الثامن والعشرين من شباط أجراءات سريعة أبعدت بموجبها يوسف زينل رئيس نادي التضامن الى الفاو (البصرة) وطردت من كلية الحقوق كل من حسين جميل، وكان نصيب البستاني كأقرانه من الطلبة المتظاهرين الذي طرد طرداً من كلية الحقوق [٢٨]، وهو لايزال في المرحلة الأولى من دراسته [٢٩]، وبذلك كانت المظاهرة قد عبرت من خلال شعاراتها عن الشعور بالمسؤولية وعن مدى تطور الوعي بين صفوف العراقيين.

وإزاء هذا الحراك الطلابي أصدرت وزارة عبد المحسن السعدون مرسوم ١٣-١٤-١٥ لعام ١٩٢٨ ومن أغرب ما جاء في تلك المراسيم ما جاء في المادة الأولى من المرسوم رقم ١٣ "اذا تحقق أن أحد طلاب المدارس ممن لم يكمل الثامنة عشرة من عمره قد اشترك في أي اجتماع غير قانوني او اقلق او حاول ان يقلق السلم العام بصورة او اخرى يسوغ عقابه بالجلد بالمقرعة بعد المعاينة الطبية على ان لا يزيد ذلك عن ٢٥ جلده"، وكانت لهذه الإجراءات الارتجالية ردود فعل مما أسهم في تجمع لفيف من الأهالي في يوم العاشر من شباط ١٩٢٨ في جامع الحيدرخانة للأحتجاج على سياسة الحكومة إزاء الطلاب المتظاهرين [٣٠].

وبمشاركة عبدالقادر البستاني في المظاهرات المنددة لزيارة موند فأن الطرد النهائي كان نصيبه لكونه تعدى الثامنة عشر ولم ينال عقوبة الجلد للعودة لمقاعد الدراسة، ولكن بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر الغت وزارة السعدون الثالثة مراسيمها الجائرة بحق الطلبة المتظاهرين في ١٧ مايس ١٩٢٨ رغبة منها في كسب عطف الناس وودهم بعد انتفاء الغاية من صدور تلك المراسيم [٣١]، ليعود البستاني كأقرانه لمقاعد الدراسة.

بداية نشاطه السياسي العلني

وفي خضم النشاط الذي ولج في فكر عبدالقادر البستاني أشترك في ٢٩ كانون الأول١٩٢٩، مع ابراهيم صالح شكر بإصدار جريدة (المستقبل)، والتي صدر منها تسعة أعداد فقط كان البستاني صاحب الإمتياز للأعداد الثلاث الأولى، والتي من خلالها بدأن ينشر أفكاره وطروحاته تجاه الوضع الإجتماعي العام [٣٢].

وما أن اغلقت جريدة (المستقبل) حتى توجه البستاني بالأشتراك مع سعيد السامرائي لأصدار مجلة "الشباب" في عام ١٩٢٩، ليصبح البستاني مديرها، ونشرت المجلة في غلافها الأخير إعلاناً للخياط عاصم فليح كما ذكرت أسم يوسف أفندي سلمان (فهد) بإعتباره وكيلاً للمجلة في البصرة، وهذه الدعاية لقادة شيوعيين بدأت تدور في ذهن البستاني الذي بدوره لم ينتمي لصفوف الحلقات الشيوعية بصورة رسمية(٣٣). وأبدت مجلة "الشباب" بدورها إهتماماً ملحوظاً بقضايا العمال وشكواهم فمنذ صدور عددها الأول في السادس عشر من آب١٩٢٩ قضايا الفقر والتسول ودعت الحكومة لمعالجتها (٣٤)، وكان عبدالقادر أسماعيل يكتب في المجلة قصصاً ذات مضامين سياسية تتخذ شكل حوار بين شخصين واطر أدبية تتلى بأسلوب السرد القصصي (٣٥)، ومنها قصة "ضحية المودة " الذي يتحدث فيها عن الواقع الذي يعيشه الفقراء ويدعو بضرورة أصلاح الوضع الفاسد حيث يتبنى فكرة يطرح فيها: "وقد وددت لو اني أستطيع توزيع الثروة بصورة عادلة فلا أترك أعين الفقراء والبؤساء تبصر الى الأغنياء وهي مستنيرة"(٣٦)، ويبدأ بنقد الوضع القائم لاسيما فرض الضرائب المفروضة على الفقراء تحت مسمى "ظلم الجباة" يتناول فيها قصة رجل كهلاً ناحلاً نزق الأسمال يابس العود لا يمتلك سوى شاة وبقربه رجلاً فظاً يوجهه بالسباب تدل ملامحه على الشراسة والجبروت الذي يدعو الرجل لدفع ضريبة الشاة، قلت مهلاً يا هذا وراع حدك ولا تبين الناس وليس لك ان تظلم احداً ولست قاضياً ولا شرطياً .. قلت يا هذا ان الحكومة ما وجدت إلا لراحة الناس وتأمين رفاههم ورغدهم وصون كرامتهم الداخلية والخارجية وحكومة لا تراعي ما ذكرت تكون طاغية غير مشروعة وللشعب أن يوقفها عند حدها ويحاسبها أمورها ولا أظنك قائل ان حكومتنا غاشمة حتى تفعل ما تشاء مستنداً عليها فسكت وسكت..، وأخبرني أذا لم يدفع هذا البائس ما تريده منه وماذا انت عامل له قال اخذه الى السجن او الجئه على الدفع ولما رأيته مصراً وجاداً في قوله وعمله أعطيته روبية فكفكف الكهل عبراته وشهق شاكراً وبينما نحن على هذه الحال اذ مرت سيارة ضخمة تقل احد الوزراء وكان معالي وزير المالية فتذكرت ما قاله عن الرخاء الشامل في العراق ثم أرجعت طرفي الى الفقير المملق

وقلت هذه حال دافعي الضرائب وتلك حال من يأخذها ويتنعم بها وعند ما وصلت بتصوراتي هذا الحد ابتسمت بسمة مريرة واعدت ما قاله الجابي ولكن الكومة تريد فلوساً" (٣٧)، وهو بهذا بدأ يوجه نقده المبطن للحكومة، وفي كتابته (مقالته) "شهيد الفقر"الذي ينتهي في مطاف الحوار الى أن"أكثرية الشعب العراقي تشقى لينعم بإتعابهم وجهودهم أناس قليلوا العدد ظلماً وعدواناً " ويدعو في ختام مقاله "أتقر هذا الحال أم تسعى لإزالته ما استطعت قلت أترك ذلك ليجب عنه شباب العراق" (٣٨) .

بعد التطورات التي رافقت تأريخ العراق المعاصر في ظل تشكيل الدولة العراقية وبداية لمرحلة جديد تنظم العلاقات بين الحكومتين العراقية والبريطانية حتى بدأت مرحلة من المفاوضات لعقد معاهدة بينهما والتي تمخض عنها معاهدة ١٩٣٠والتي بدورها تركت أثراً عميقاُ في نفوس العراقيين لكونها ربطت العراق بعجلة الأمبراطورية البريطانية لأمد طويل، وهذا ماحفز البستاني وجيله المواكب أمثال حسين جميل وغيرهم للتحرك بسرعة وبدأوا بعقد أجتماع للتنديد بالمعاهدة في مقهى البلدية المسماة بـــ (الأوبرا) في الميدان، وحرروا منشوراً، طبع في مطبعة الأداب في شارع المتنبي (٣٩)، دعو الجهور الى حضوره واعلان الأضراب العام والتظاهر الذي ووجهوا نداء تحت عنوان "دعوة الى أجتماع" وقد تضمن المنشور أنتقاداً للسلطة وحملها مسؤولية تردي الأوضاع في البلاد ووقع المنشور كل من حسين جميل وعبدالقادر أسماعيل وعزيز شريف (٤٠)، وأهم ما جاء في البيان الذي كان موجهاً الى الشعب العراقي "أنت تعاني من الجوع والعري والانكليز واتباعهم سبب جوعك وعراك وهم ينعمون بثروتك وغناك...فهذا الفقر وتلك المظالم والمعاهدات الجائرة تدعوك للأضراب العام.."، والتي على أثرها حكمت محكمة جزاء بغداد في الرابع من تشرين الأول١٩٣٠ بالفصل من الكلية على كل من البستاني وفائق السامرائي وخليل كنه ومحمد يونس السبعاوي وغيرهم باحكام مختلفة (٤١)، وأنتقلت مضاعفات ذلك الأضراب الى الأضراب الشامل في الواحد والثلاثين من حزيران١٩٣١ لصدور قانون رسوم البلديات، والذي أنتقلت مضاعفات ذلك الأضراب الى السلطة نفسها بعد أستقالة وزير

الداخلية[٤٢]، وبهذا العمل قادت تلك المجموعة التي كان البستاني من ضمنها لقيادة الجماهير العمالية والفلاحية للدفاع عن حقوقهم التي عدوها مسلوبة منهم.

وبعد تخرجه من كلية الحقوق في عام ١٩٣٠-١٩٣١ والتي منح على أثرها أجازة عمومية من قبل المحاكم المدنية العدلية في العراق لمزاولة مهنة المحاماة بموجب الإجازة المرقمة ١٩٣١/٢٩٨ [٤٣]، رفض عرض وزارة الداخلية لتسنم وظيفة رئاسة مديرية قضاء العشائر من أجل تخليه عن نشاطه السياسي [٤٤]، وهذا يبين مدى حسه وتأثيره السياسي في المجتمع.

وبدأ ينعت البستاني بالشيوعية والشعوبية فيعزز ذلك الموقف حسين جميل الذي كان ملازماً له"نعتونا بالشعوبيين لأننا لم نقل بالدولة العربية الواحدة ونحن في ذلك الوقت لم نكن نؤمن بدولة عربية واحدة وقلنا أن النظام الصحيح هو النظام الفيدرالي"[٤٥]. وفي ذلك المعترك الجديد بدأ البستاني مع الذين جمعتهم الرغبة في تفسيرات ماركسية لأوضاع بلادهم السياسية والإقتصادية والإجتماعية [٤٦]، وتحويل تلك التفسيرات الى واقع من خلال تشكليهم لتجمع جديد يحمل أسم (جماعة الأهالي) ليتمكن هؤلاء من العمل بحرية على أرض الواقع، فلم يكن هناك شك بأن جماعة الأهالي هي أول مدرسة ديمقراطية نشأت لتحقيق الأهداف الوطنية [٤٧]، وتقدم عبدالقادر البستاني في العام ١٩٣١ وكان في مطلع شبابه الناضج، بطلب الى وزارة الداخلية لأجازة صحيفة الأهالي [٤٨]، لتعبر عن لسان حالهم وقد صدر عددها الأول في الثاني من كانون الثاني١٩٣٢. لقد ساهمت الجريدة مساهمة حقيقة وفعالة وبوعي غائي في دعم حركة الإضراب ضد شركة الكهرباء بسبب زيادتها تسعيرة الوحدة الكهربائية في الثالث من كانون الأول من عام ١٩٣٢ وقد نشرت جريدة "الأهالي" مقالاً [٤٩]، أفتتاحياً بعنوان: "العمل مع الشعب" ووجه بأنذار الحكومة. وعندما عثرت الشرطة على منشور مطبوع سراً ينتقد موقف الحكومة، أستدعت صاحب الأهالي ومديرها المسؤول عبدالقادر أسماعيل للتحقيق معه، بعدها أحاطت الشرطة السرية بإدارة الجريدة وتبعه توقف الجريدة عن الصدور لعدة أيام، ثم ما لبثت الحكومة حتى عطلتها لمدة شهر

واحد(٥٠). بهذا أصبحت الأهالي والعاملين عليها أكثر يسارية في أنتقادهم للحكومة لكونهم بدأوا يحرضون على المطالبة بحقوق الجماهير الكادحة.

كما سعى المنضوين تحت لواء الأهالي، إلى تحقيق الاستقلال السياسي التام للشعب العراقي، كما أنها ربطت ولأول مرة مفهوم التحرر السياسي بالتحرر الاقتصادي والاجتماعي، وبهذا الربط قد طورت جماعة الأهالي شعار الاستقلال والسيادة الوطنية الذي نادي به وطنيو العشرينيات والذي كان في حينه مقتصراً على شعار الاستقلال التام فحسب (٥١) .

ومن جانب آخر، أصبحت "الأهالي" منبراً للدفاع عن حقوق العمال والفلاحين حيث بدأ البستاني يسلط الضوء تجاهه سيما من مدينة الناصرية حيث يذكر البستاني بأن أخبار الناصرية كانت" ... تغذي جريدة الأهالي وتوطد شعبيتها بما تسبغه من حياة زاخرة فوارة من نشاطات الجماهير في غمرات نضالها الوطني، حيث يعيش سكانها في الصرائف المهترئة وتطوف الازقة الضيقة المغمورة في الطين الآسن وعليها يجري صبيان وصبيات يفركون اعينهم حفاة عراة يتضورون جوعا..احنى ظهورهم وقر العمل المضني وانحل اجسادهم الجوع واسمال بالية لا تكاد تستر العرى، هي جماع لباسهم في رمضاء الصيف وفي زمهرير الشتاء وسياط الأقطاعي تلهب اقفيتهم وتفجر منها الدماءً" (٥٢) . وفي خضم ولوجه الفكري فإنه لم يكن بعيداً عن مهنته الأساسية وهي المحاماة فبعد تشكيل نقابة المحامين في عام ١٩٣٣ تقدم بطلب، في ١٩٣٣/١٢/٣٠، العضوية في نقابة المحامين (٥٣)، وتم قبوله في النقابة في ١٩٣٤/١/٣ على أن يدفع ثلاثة دنانير بدل الإشتراك لسنة ١٩٣٤ (٥٤) .

ونتيجة لتسرب مواضيع الفكر اليساري لدى عبدالقادر أسماعيل، جعله يخوض صراعاً فكرياً حتى مع أقرب زملائه ومنهم على سبيل المثال حسين جميل، زميل الدراسة في كلية الحقوق، لكون عبدالقادر كان يريد أن تكون الجريدة، جريدة دعوة، بأن يكون المقال الافتتاحي والأخبار وكل شيء فيها يبشر بآرائنا وأن نوجه الناس الى حقوقهم، لكون عبدالقادر كان يميل الى أقتباس أسلوب جريدة كانت تصدر في مصر أسمها "الشورى"إذ كانت كلها تتحدث عن القضايا الوطنية والأتجاهات

العربية وعن الأستعمار، ولكن مضمونها تقدمي ويساري، وهذا مادفع بحسين جميل للتنازل عن أمتيازه في الجريدة للبستاني [٥٥] . وأبرز ما نشرته الأهالي في تلك الفترة سلسلة مقالات بعنوان: "أربعون يوماً في الأهوار بين المعدان" بقلم عبدالقادر البستاني وصف فيه حياة فلاح العمارة المأساوية وصفاً مروعاً، حيث رفعت الأهالي من جانبها الوعي الديمقراطي الثوري بين المثقفين العراقيين ويصفها القيادي الشيوعي زكي خيري بأنها كانت: "عوناً للحركة الشيوعية" [٥٦] .

وعليه فالخلافات الداخلية إضافة الى موقف الحكومة المتشدد لما تنشره "الأهالي" أدى في النهاية الى غلقها، وعلى ضوء ذلك اتجهت جماعة الأهالي لواجهة أخرى ربما تكون أقل يسارية، حيث ما أن تعطلت الجريدة حتى قرروا بأصدار جريدة بأسم "صوت الأهالي" في ١٤ آذار ١٩٣٤، وكانت أعداد الجريدة تتناول، بتأثير العناصر الماركسية، العديد من القضايا العامة وهي محرضة ضد السلطات وداعية الى الوحدة الوطنية والتنظيم الشعبي، كما أهتمت بقضايا العمال والدفاع عن حقوقهم [٥٧] .

بالرغم من توسع جماعة الأهالي والمكانة الاجتماعية التي أصبحت تشغلها فلم يدفعها العمل على أن تخطو إلى رفع مستواها لتنظيم حزب سياسي بعد أن علا شأنها في السياسة العراقية [٥٨] .

لم يوضح لنا تاريخ الحركة الشيوعية تاريخا محددا لأنضمام البستاني للحزب الشيوعي العراقي، ولكنه كان من ضمن الحلقات الماركسية الثلاثة التي اتحدت وكونت "لجنة مكافحة ألأستثمار والأستعمار" في عام ١٩٣٤. ويشير حنا بطاطو استناداً إلى ما تذكره ملفات الشرطة " بأن هناك بغدادي أنه الأكثر ثورياً في العاصمة (بغداد) ومع أنه لم يكن شيوعياً رسمياً ولا عضواً في جمعية مكافحة الأستثمار والأستعمار فقد كانت له علاقات حميمة بالمجموعتين الأولى والثانية" [٥٩] . ولم يكن هذا الغدادي سوى عبد القادر البستاني.

بالرغم من أن صاحب الأمتياز لصحيفة "صوت الأهالي" كان بأسم كامل الجادرجي، فأن البستاني بقى بدوره يوجه الأنتقاد لأي موقف يراه يخاف توجهه السياسي، فعندما شكلت وزارة علي جودة الأيوبي الأولى في السابع عشر من

آب١٩٣٤، حتى أنبرت "صوت الأهالي" تبث الدعاية ضد الوزارة الأيوبية وتصف نهجها بأنه ليس سوى نسخة طبق الأصل من مناهج الوزارات السابقة، وفي الوقت نفسه وزعت مئات النسخ من منشور فيه طعن بالملك غازي ورئيس وزرائه. وعليه فقد أوقف البستاني لأتهامه بأصدار المنشور حيث كتبه بلغة مبسطة لأبعاد الشبهة عن جماعة الأهالي [٦٠] .

وكان لنشاط البستاني في مجال الأهالي ليكون وبالاً عليه من قبل رئيس الحكومة ياسين الهاشمي ومن عائلته بسبب موقفه المعادي لحكومة الهاشمي في وزارته الثانية (١٧/٣/٣٥- ٢٩/١٠/١٩٣٦)، مما دفع رئيس الوزراء الى أرسال رسالة شفوية على لسان عبدالجليل شقيق البستاني الذي كان آنذاك يشغل منصب المدير العام لوزارة المالية وأبلغه أن نشاطات عبدالقادر ومقالاته في الأهالي بدأت تضغط على أعصابه وأنه كان بأستطاعة عبدالقادر أن يحصل على مكان في الحكومة إن رغب هو، والأ فإن عليه أن يكف عن القتال أو يخاطر بفقدان مواطنيته، وعاد خليل الى البيت شديد الإستياء وأخبر والدته بما حصل وناشدت بدورها عبدالقادر الا يوقع البلاء بالعائلة أو يتسبب في تشتتها وكرر عبدالقادر بالقول: "إخوتي كثيرون أعتبريني غير موجود"، مما جعل اخوه عبد الجليل وأبوه يتنصلان منه علناً [٦١] .

وفي خضم تلك التطورات أصبح الهدف الحقيقي أضافة للأسباب الأنفة الذكر أن من بين أسباب تجمع جماعة الأهالي هو لمعارضة وزارة ياسين الهاشمي الثانية وكان يترأس عبدالقادر أسماعيل الجناح اليساري والذي تمكن من خلاله نشر أفكاره وأرءه السياسية ودعت جماعة الأهالي من جانبها للأطاحة بحكومة الهاشمي ودعت لأستخدام الجيش كوسيلة فعالة لتحقيق مآربها، فتمكنت عن طريق حكمت سليمان من الأتصال ببكر صدقي ودعوته للقيام بانقلاب يطيح بالحكومة القائمة. وتم للأهالي ما كانوا يطمحون له [٦٢]، إذ راهنت جماعة الأهالي على بكر صدقي وكأن التحول الديمقراطي يكمن بدعم أي تحرك عسكري للإطاحة بياسين الهاشمي. وقد شذ عن هذا الموقف الشخصية القيادية في الجماعة عبد الفتاح إبراهيم.

وحاول الجيل المواكب لعبدالقادر البستاني تشكيل جمعية سرية تأخذ على عاتقها تنظيم أنفسهم لمواكبة التطورات التي يمر بها العراق ولكن ورود أسم عبدالقادر أسماعيل حال دون تشكيلها لأعتراض الزعيم الوطني جعفر ابو التمن ورود أسمه بسبب "أشتراكيته المتطرفة" كما يسميها جعفر أبو التمن [٦٣]، ويبدو أن التنظيم غايته بالدرجة الأساس هو لمواكبة التطورات من جهه وعدم خلق كيان سياسي يعارض النظام، سيما ورود أسماء في ذلك التنظيم ممن لهم مواقف معارضة للوضع السياسي بشكل عام ومنهم البستاني.

وفي خضم تطورات الأحداث بدأ عبدالقادر اسماعيل يؤمن بالانقلاب من اجل تغيير الواقع العراقي من خلال تعاون جماعة الأهالي مع المؤسسة العسكرية المتمثلة بالفريق بكر صديق والقيام بالانقلاب في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ مع الاحتفاظ بالحكم الملكي ففي صبيحة الانقلاب غادر البستاني مع جعفر ابو التمن دار الأخير وهما يفسران الانقلاب للناس وتقديم النصح لأصحاب الدكاكين بغلق محلاتهم [٦٤]، خوفاً من حدوث فوضى ترافق الانقلاب.

ولم تقتصر مساهمة عبدالقادر أسماعيل بدعم حكومة الأنقلاب بل من خلال المساهمة بتنظيم المظاهرة التي نظمتها لجنة الأصلاح الشعبي (التنظيم الجديد لجماعة الأهالي) بجامع الحيدرخانة ببغداد في عصر ٣ تشرين الثاني١٩٣٦، فالقى البستاني من جانبه خطاباً حمل أفكاراً شيوعية من خلال دعوته الى ضرورة العفو عن المسجونيين السياسيين وفتح النقابات والصحف المعطلة والمساواة في الحقوق وأطلاق الحريات الديمقراطية [٦٥] .

من هذا وذاك، أدركت"جماعة الأهالي" بعد الإنقلاب أن قوتها يجب أن تعتمد على العمل المنظم والتعاون مع العناصر التقدمية فارتأت تأليف حزب سياسي بأسم "جمعية الإصلاح الشعبي"علني يحتضن آمال الحركة الوطنبة والشعبية فتقدم كل من كامل الجادرجي ويوسف أبراهيم وعبدالقادر أسماعيل وصادق كمونه ومحمد صالح القزاز وعبدالله السالم بطلب تأسيس هذا الحزب وفي ١٩٣٦/١١/١٥. وقد حصلوا على إجازة رسمية وتم انتخاب: كامل الجادرجي سكرتيراً وصادق كمونة نائبا

للسكرتير ومحمد صالح القزاز محاسباً [٦٦]، ليبقى البستاني عضواً في الجمعية ومشرفاً على صحيفة (صوت) الأهالي محولاً جزء منها الى منبراً ينشر من خلاله الشيوعيون أفكارهم وبياناتهم حول ذلك ويذكر كامل الجادرجي أنه جرى أجتماع لدراسة ذلك الموضوع لكون المقالات المطرفة كانت تظهر في الأهالي وبتوقيع (أنا) مما ثار عبدالقادر أسماعيل وهدد بالأستقالة أذا منع كاتب المقالات (وكان يوسف متي) من النشر في الأهالي [٦٧] .

البستاني عضو في مجلس النواب وأسقاط الجنسية العراقية عنه :

هيأت لعبد القادر أسماعيل ظروف مكنته من تبوأ الصدارة السياسية في ظل أول أنتخابات نيابيه يُرشح لها من قبل القوى الوطنية، حيث شاركت لجنة الإصلاح الشعبي من جانبها بترشيح بعض أعضائها للأنتخابات النيابية التي جرت في ٢٠ شباط ١٩٣٧ وأسفرت عن فوز ٢١ نائباً يمثلون اللجنة من أصل (١٠٩) مقعد في المجلس النيابي وكان البستاني من بين الفائزين عن لواء (محافظة) بغداد [٦٨]، وأصبح البستاني عضواً في اللجنة الحقوقية النيابية [٦٩] .

وبدأ البستاني بالرغم من وقوفه الى جانب حكومة الأنقلاب، الى الدعوة من خلال مجلس النواب ليدعو الحكومة الى ضرورة تقويم سياستها إزاء جملة من القضايا التي تهم كم كبير من السكان. ومن بين ما طرحه البستاني في جلسة الثلاثين من آذار١٩٣٧ من خلال مناقشة قانون أضافة مبلغ الى مشروع الأعمال الرئيسية لمجلس النواب ودعا الى ضرورة أن تتوسع الحكومة من خلال العمل على الأنعاش الأقتصادي ومكافحة الامية والجهل والفقر والأمراض..وأن فعلت الحكومة ذلك لتفي بوعودها السابقة التي أعلنتها للأمة يوم جاءت للحكم [٧٠] .

وكان لفقراء الريف نصيباً في مناقشات البستاني فقد ناقش في الجلسة المتعلقة بوزارة المعارف في السادس من حزيران١٩٣٧ قائلاً: " أن الفارق بين العشائر وأبناء المدن عظيم فأولئك كما يعيش الذين كانوا في العصور التي سبقت التأريخ البشري المعروف يجهلون ما وصلت الية المدنية الحديثة.. وفي ختام مناقشته قدم خارطة

للوزارة المعارف لأنه لايمكن للأمة أن تعيش في هذا العصر حرة والأكثرية الساحقة من أبنائها جاهلة" [٧١] .

تركت هذه المناقشات بدورها بصماتها على الحكومة، التي بدأت من جانبها تتخوف من كل رائحة يشم منها رائحة الشيوعية.. ففتح بكر صدقي على الشيوعيين هجوماً مفاجئاً وغير متوقع بدأ بالقول : " إن هناك أشخاصاً تحدثوا عن استعداد مسبق لتقبل الشيوعية في هذا البلد"..."ولكن أين هي مصانعنا وأين هم عمالنا".هذا القول بدوره فجرت الموقف من جانب العمال فخرجت مظاهرات عمالية في ميناء البصرة في ٢٤ اذار١٩٣٧ وتبعهم عمال السكائر في بغداد وشركة النفط في كركوك، فإن مبادرة الإضرابات جاءت جزئيا من الشيوعيين وبعضها من اليساريين في جمعية الإصلاح الشعبي من بينهم عبدالقادر اسماعيل [٧٢]، ويبدو أن شهر العسل بين حكومة الانقلاب وبين جمعية الإصلاح الشعبي لم يستمر كما أريد له.

فأوعز حكمت سليمان بدورها لوزير الداخلية مصطفى العمري أن يرفع تقريراً عن نشاط جمعية الإصلاح الشعبي التي ينضوي تحت لوائها البستاني [٧٣]، بعد تحريض من الفريق بكر صدقي، فقررت وزارة الداخلية بدورها تعطيل أعمالها بكونها"تبث فكرة مسمومة كالشيوعية وقد ظهرت آثارها في المواقف المخلة بالأمن العام يوم العاشر من آب١٩٣٧ [٧٤] "، وبهذا فقد خلطت الوزارة من جانبها بين الشيوعية وبين مبادئ جمعية الإصلاح الشعبي [٧٥]، التي بدورها أصبحت أداة رقابة على سلوك وعمل الوزارة والوزراء فلم يكن من الحكومة إلا البحث عن مبررات لإنهاء ذلك التكتل السياسي.

وإضافة الى محاولة الحكومة للبحث عن ذرائع لمحاولة غلق الجمعية لأضعاف دورها وتأثيرات رموزها ومن بينهم دور عبدالقادر اسماعيل الذي بدأ يتصدى لنهج الحكومة والسلبيات التي يرافق مسارها . مما عرضه الى ثلاث محاولات أغتيال من قبل جماعة بكر صدقي [٧٦] .

ولم تكتفي الحكومة بغلق الجمعية وأنما عملت من جانبها على تشتيت شمل أعضائها المحوريين سيما من ذوي الميول الشيوعية، فأسقطت الحكومة من جانبها،

كما يصف عبدالرزاق الحسني، الجنسية العراقية عن أعز أنصارها كعبدالقادر أسماعيل بعد أن فشلت محاولات عديدة لأغتياله وأسقطت الجنسية كذلك عن أخيه يوسف أسماعيل ونفتهما الى خارج العراق في ٢ آب ١٩٣٧ (٧٧)، بعد أن أصبح معروفاً بالأوساط العامة بلقب عبدالقادر أسماعيلوف وكانت لماركسيته المتشددة سبباً لإسقاط الجنسية عنه قسراً (٧٨)، بتهمة الشيوعية وهي في الحقيقة للتخلص منهم لكونهم بدأوا يثيرون الرأي العام عن الأوضاع المتردية التي يعيشها المجتمع في ظل هيمنة القوى العسكرية المتمثل ببكر صدقي ومحاولته الأنفراد بالسلطة بعيداً عن التوجهات المعارضة لحكمه.

محاولات الحزب الشيوعي العراقي لعودة البستاني

بعد إسقاط الجنسية العراقية عن البستاني وانتقاله لسوريا ومن ثم انتمائه للحزب الشيوعي السوري، الا أنه بقى على تواصل مع الحزب الشيوعي العراقي من خلال المراسلات بين بغداد ودمشق وكانت هناك محاولة من يوسف سلمان يوسف (فهد) سكرتير الحزب الشيوعي العراقي في العام ١٩٤٧ بضرورة عودة البستاني لبغداد من خلال رسالة حملها اليه الشيوعي الياهو حوري عند سفره لسوريا يخبره بضرورة مجيئه للعراق بواسطة احد المهربين ولكن عبد القادر رفض المجيء. ويذكر مالك سيف باعترافاته انه علم سبب الرفض لعدم رغبة عبد القادر اسماعيل السفر مع يهودي خشية افتضاح العلاقة بين الشيوعيين واليهود (٧٩)، ولكن هذا الرأي لمالك سيف في اعترافاته يكتنفه الغموض لكون العديد من اليهود يعملون بصفوف الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب العراقية الأخرى ولم يكن هناك تمييز في تلك الفترة بين العراقيين بسبب الدين او القومية، سيما كان لليهود دور رئيسي في تجارة العراق. ولكن يبدو محاولة منه مالك سيف لإيجاد تبرير لعدم مجيء عبدالقادر اسماعيل وهو يتكلم عن محاولة لتهريبه وهو المسقط عنه الجنسية العراقية.

بالرغم من محاولة الحزب الشيوعي العراقي للاستفادة من وجود البستاني داخل صفوف الحزب الشيوعي **العراقي** (السوري) فكانت هناك محاولة أخرى لعودته نظراً لسمعته المعروفة بالتنظيم والتثقيف الحزبي في العام ١٩٤٨ سيما بعد اعتقال

سكرتير الحزب يوسف سلمان (فهد) . وبدأت المحاولة عندما كان يهودا صديق مسؤولاً عن الحزب الشيوعي العراقي في عام ١٩٤٨ حيث جهزت له دار وجيء بعائلة من البصرة للتمويه عن الدار، وكان صلة الوصل بين الحزب الشيوعي والبستاني حسين النجفي الطالب في كلية الحقوق في دمشق [٨٠]، وقد عرض أمر مجيء البستاني على فهد في رسالة من مركز الحزب وهو في السجن، وكان رده في ١٩٤٨/٥/١٧ عن عودة البستاني مع محمد علي الزرقا ووصفه بأنه" أحسن حل وخير ضمان لسير الأمور" .ولكنه في الوقت نفسه كان هناك طرح من قبل قيادة الحزب الشيوعي العراقي في خارج السجن، بضرورة تبوء البستاني والزرقا قيادة الحزب، فكان رد فهد على يهودا ابراهيم صديق صاحب الأقتراح"أنكم وضعتم هذه القضية بشكل مغلوط فان الشخصين المذكورين ليس لهما أي صفة تخولهما حق الأشراف على القيادة الحزبية وهما ان جاءا سيقومان بالأعمال التي ستستند اليهما من قبل المسؤول وإذا ارتئي ضمهما الى اللجنة المركزية فهذا امر يعود الى المستقبل [٨١] ..." ولكن ظروف الانشقاق الذي مر بها الحزب الشيوعي السوري في ذلك الحين قد حالت دون مجيئهما [٨٢] .

عبد القادرٍ أسماعيل في دمشق ولبنان وظروف اعتقاله

لم ينتهي نشاط البستاني السياسي في العراق بل أنتقل بدوره الى سوريا ولبنان وتوزعت أقامته بين المدينتين وأمن له سبل الحياة فأصبح قيادياً في الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان ومع عودة صحيفة "صوت الشعب" للصدور في بيروت، شارك البستاني مع وصفي البني وعبدالمعين الملوحي في هيئة التحرير. كما وشارك البستاني في المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي في سورية ولبنان المنعقد في بيروت في ٣١ كانون الأول ١٩٤٣ [٨٣] والقى خطاباً فيه أشار الى " ان الأمة العربية في جميع اقطارها قد جاهدت منذ عشرات السنين جهاداً رائعاً دامياً في سبيل حريتها وتعزيز الأواصر بينها وكان نضالها حافلاً بالتضحيات وأسمى الغايات... أن مما نشيد به نحن الشيوعيين أن حزبنا الكبير وهو الذي ناضل من أجل أستقلال الوطن وعمل لتحرير

العرب قد آزر من الأحزاب والجماعات في الأقطار الشقيقة تلك التي تسعى جاهدة للتخلص من نير الأجنبي وخذل الذين يوالون الأستعمار" (٨٤) .

وكان للبستاني دور في رأب الصدع الذي حدث بين الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد وحزب الشعب بقيادة عزيز شريف الذي يؤيده خالد بكداش سكرتير الحزب الشيوعي السوري، وحول احقية كل حزب في قيادة الحركة اليسارية في العراق فأكد البستاني لمراسل فهد في سوريا بصدد ذلك أنه "نحن لا نعترف إلا بحزب الحاج (أي حزب فهد)، وفي تشرين الثاني ١٩٤٦ كتب فهد الى عبدالقادر اسماعيل يشتكي من سلوك خالد بكداش الذي كان يعمل ضده بين الشباب العراقيين الذين يدرسون في سوريا وأعلن فهد عن خططه لإنشاء فرع للحزب الشيوعي العراقي في دمشق وهو ما أثار البستاني واعتراضه بقوة وكتب مراسل فهد في دمشق في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦ يقول"تحدثت مع الأخ العراقي الأكبر (يقصد البستاني) حول فتح فرع خاص لشركتنا (للحزب) لن يكون مرتبطاً معهم إلا معنوياً، وفق وقت لاحق أصر البستاني على ضرورة تسليم القيادة الحزبية في سوريا كل الرسائل الصادرة منها الى فهد على أساس أن المراسلي تابعون للحزب الشيوعي السوري تنيظيماً ثم كتب رسالة الى فهد في ١٧ كانون الأول ١٩٤٦ وضح فيها "ذهلت لقولكم إننا نوجه هنا الأخوة من العراق توجيهً خاطئاً، وهذا خطأ حقاً ومن الغريب أنك كونت فكرة غير صحيحة وحاولت أن تتصرف معنا كدولة تجاه دولة أخرى أي الانتقام من خلال تشكيل تنظيم خاص في سوريا ولابد أنك تعرف أن كل المنظمات الشيوعية في بلد ما تخضع للحزب الشيوعي في ذلك البلد ويبقى أي ترتيب آخر محظوراً ويتعارض مع مبادئ الحزب" (٨٥) .

وبعد الظروف التي مر بها الحزب الشيوعي السوري غادر الى بيروت لفترة ثم ليعود بعد فترة الى دمشق وكان من ضمن الشيوعيين السبعة عشر الذين تجمعوا في مكتب الحزب المركزي بدمشق في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٧ للدفاع عن مكتب الحزب في حالة الهجوم على المقر، بسبب موقف الحزب الشيوعي المؤيد لقرار تقسيم فلسطين

ولكسر طوق الحصار على المكتب، تمكن البستاني من ايجاد مخرج للمحاصرين من خلال اتفاقه مع الشقة المجاورة للمكتب وتامين خروج المحاصرين [٨٦] .

وفي خضم التحولات الجديدة بالنسبة للحزب الشيوعي العراقي ووصول بهاء الدين نوري سكرتيراً للحزب الشيوعي العراقي (١٩٤٩-١٩٥٣) ارسل بهاء الدين نوري في عام ١٩٥١ في طلب عبدالقادر البستاني للعودة للعراق عن طريق عزيز الشيخ وكان البستاني في حينها عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري فأيد خالد بكداش سكرتير الحزب الشيوعي السوري الطلب ونصح البستاني بالعودة للعراق لكن الأخر اعتذر عن تلبية كون العودة ستعرضه للإعدام [٨٧] .

ولم يكن البستاني بعيداً عن أحداث سوريا التي حدثت في دمشق لاسيما انقلاب أديب الشيشكلي في عام ١٩٤٩ حيث انتقل البستاني لبيروت بسبب سياسية الأول المعادية للشيوعيين [٨٨]، فاختفى منخرطاً معهم في النضال السري لتبدأ مرحلة جديدة في نشاطه السياسي متخذاً من أحد المنازل وكراً سرياً لنشر أفكاره ونشر المطبوعات الشيوعية، فشدد رجال مفرزة جمارك بيروت المراقبة على منزله في شارع أديب إسحق من محلة الأشرفية، وذلك بعد أن توفرت لديهم معلومات موثوقة، تؤكد أن أصحابه يختزنون فيه أحياناً كميات من المخدرات، المعروف عن هذا المنزل أنه يقطن فيه رجل غريب عن المحلة منذ ثلاث سنين، يضرب حول بيته ستاراً فيه غموض، يقطعه عن أي تعامل مع الجيران، فلم يعرفوا عنه إلا أنه نجار يدعى (يوسف أبو زيد)، والبناء الذي يسكنه هو ملك للسيد بشارة الشبابي.

و كان يوسف يختلي في بيته أوقاتاً طويلة موصداً الأبواب، مسدلاً على النوافذ ستائر تحجب الداخل.

حتى كانت الساعة العاشرة من صباح أمس، حيث شوهدت سيارتا شحن تابعتان لمصلحة الجمارك، تدخلان الشارع بشكل لفت الأنظار، وما إن وصلتا إلى بيت يوسف أبي زيد، حتى ترجل منها أفراد القوة، وضربوت حول المنزل نطاقاً محكماً، واقتحموا الدار.

فوجدوا امرأة، ربة البيت، زوجة النجار، بمفردها، وعندما سئلت عن زوجها أجابت أنه سافر مع ابنته الصغيرة إلى دمشق للنزهة، وقد استغرب ر جال الجمارك هذه الإفادة، إذ لا يعقل أن يترك زوج زوجته، ويقوم بنزهة مع طفلة صغيرة، وإلى خارج البلاد، واستمروا في عملية التفتيش دون أن يعثروا على المخدرات، التي كانوا يتوقعون وجودها.

واشتبهوا أخيراً بغرفة مغلقة، فسألوا صاحبة البيت أن تفتحها لهم، فأجابت إنها مؤجرة إلى السيد جان من زحلة، وهو غائب، وأنا لا أمانع بفتحها، لكن اللياقة تقتضي عدم ولوجها في غياب شاغلها، إذ أصروا على فتحها، فكان مشهد غريب، لم يتوقعه رجال الجمارك، رجل عريض المنكبين، طويل القامة، كث اللحية، يقف وراء الباب، وفوراً شهر رجال الجمارك مسدساتهم، وطلبوا إلى الرجل، أن يرفع يديه إلى العلاء، فرفعهما ببطء، وفتشوه، فلم يعثروا معه على شيء.

فعثروا على خزائن تغطي جدران الغرفة الأربعة، تسمرت فيها أعين رجال الجمارك، إذ إنها كانت مكتظة بألوف النشرات والوثائق السرية الشيوعية، وكانت في الغرفة مطبعة ضخمة جداً، وصفت بأنها لا تعادلها آلة طباعة في بيروت بالنسبة لحجمها وعثر أيضاً على ١٥٠ كليشة لجميع الزعماء الشيوعيين في العالم، أمثال: كارل ماركس، لينين، ستالين، ديمتروف (مؤسس الجمهورية الشعبية البلغارية) وغيرهم.

وقد قبض على سكان البيت، وأرسلوا مخفورين بقوة كبيرة، وسلم الموقوفون والسيارات الشاحنة الثلاث، التي عبئت فيها الوثائق.

وهذا الشخص، الذي يناضل سراً في الغرفة، هو عبد القادر إسماعيل، ورغم جميع المحاولات التي بذلتها الأوساط الشعبية والمثقفة والعالمية للسماح له بالعودة إلى العراق وإصدار العفو عنه، فإن الحكومة العراقية أصرت على حكمها السابق بإعدامه.

وها هو ذا اليوم يعتقل في بيروت، وفي الغرفة التي جعلها مركزاً لنشاطه النضالي [٨٩].

وبعد أن تم أطلق سراحه من لبنان لسيتقر به المقام في دمشق ليبدأ نشاطه من جديد بأسم الحزب الشيوعي العراقي فلم يكن بعيداً في عمله عن نشاط الشيوعيين العراقيين في الداخل سيما دوره في تقريب وجهات النظر بين كتلتا الحزب الشيوعي العراقي راية الشغيلة التي انفصلت عن الحزب الشيوعي في عام ١٩٥٣ وكتلة القاعدة جماعة بهاء الدين نوري، وبعد وصول سلام عادل إلى منصب سكرتير الحزب الشيوعي بدأت توجهاته لتوحيد الكتلتين وكان من بين من دعا الى ضرورة التئام الحزب الشيوعي العراقي عبدالقادر اسماعيل.

وحضر الاجتماع الذي جمع مندوبي الكتلتين في دمشق عام ١٩٥٦ حيث مثل كل من جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي عن راية الشغيلة وسليم عبدالغني الجلبي وجورج تلو عن القاعدة ليضع حد لانقسام الحركة الشيوعية في العراق والذي انتهى بالموافقة على توحيد الكتلتين وأصدرتا بيان في ١٧ حزيران ١٩٥٦ بذلك [٩٠] .

وفي خضم التطورات التي شهدتها الحركة الوطنية العراقية سيما انعقاد جبهة الاتحاد الوطني في عام ١٩٥٧ والتي تشكلت من (الحزب الشيوعي العراقي– الحزب الوطني الديمقراطي –حزب البعث العربي الاشتراكي حزب الاستقلال) فكلف الحزب الشيوعي العراقي عزيز شريف للسفر لدمشق لتشكيل"حركة أحرار العراق"بإعتبارها إمتداداً لجبهة الإتحاد الوطني في الخارج وكان في قيادتها كل من عزيز شريف رئيساً وعبدالقادر اسماعيل وصفاء الحافظ وجورج حنا تلو أعضاء للجنتها العليا [٩١] .

ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ والأنعطاف الجديد

مثلت ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ بدورها أنطلاقة جديدة في تأريخ العراق لما حملته من أفكار كانت تنادي بها القوة الوطنية من نهاية لنظام عمل لخدمة الغرب وكونه حامياً للأقطاع وللرأسمالية، ففتحت الثورة بدورها بصيص أمل بالنسبة للكثيريين ومن بينهم عبدالقادر أسماعيل البستاني الذي بقى مغيباً عن العراق في ظل نظام يرفض الصفح عنه، حيث كان البستاني قبل ثورة ١٤تموز في براغ [٩٢]، وقرر

على اثرها العودة للعراق في أوائل أيلول ١٩٥٨ عندما نظم الشيوعيين بدورهم حشود جماهيرية لأستقباله مرددين هتافات"أهلاً عبد القادر شعب العراق يحيك " [٩٣] .

وفي أيلول ١٩٥٨ اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وقررت توسيع أعضائها بإضافة عناصر كانت أما في السجون أو خارج العراق وكان من بينهم عبدالقادر أسماعيل البستاني الذي أصبح عضواً للجنة المركزية ومسؤولها المالي [٩٤] . وبعد عودته من منفاه قدم طلباً الى نقابة المحامين في ١٩٥٨/٩/١١ على عد المدة التي قضاها حسب وصفه "محروماً من جنسيتي العراقية مدة ممارسة للمهنة نظراً لعدم شرعية قرار اسقاط الجنسية عني"، فقررت الهيئة الإدارية للنقابة بدورها على اعادة تسجيله في ١٩٥٨/٩/١٧ عضواً على أن يدفع بدلات الاشتراك المستحقة عليه [٩٥] .

وفي الوقت نفسه، أصبح البستاني المسؤول المالي للحزب الشيوعي العراقي ويبين القيادي الشيوعي عزيز محمد بصدد تلك المسألة أن المسئولية المالية: "يراد بها هي جمع الأشتراكات الحزبية والتبرعات التي ترد الحزب، إضافة الى حاجة اللجان الحزبية للأموال لسد أحتياجاتها في العمل الحزبي فكانت هناك لجنة تضم البستاني وانا ورفيق ثالث كنا نتناقش بموضوعات مالية الحزب أحياناً في بيت البستاني لكونه كان يعيش وحيداً ولم يكن للجنة المالية أي قرار دون الرجوع الى سكرتير الحزب وهي أشبه ماتكون بلجنة تنظيمية لإيرادات الحزب [٩٦] .

وفي خضم التطورات التي طرأت على الحزب الشيوعي العراقي إبان ثورة ١٤تموز صدرت صحيفة "أتحاد الشعب" لتكون لسان حاله في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩ وترأس تحريرها عبدالقادر أسماعيل البستاني [٩٧] .

وفي خضم التحولات التي رافقت ثورة ١٤تموز دعا البستاني في ذكرى وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ إلى ضرورة تمتين روابط الجبهة الوطنية وعدها ضرورة سياسية لازمة للحفاظ على الإنتصارات وتعزيزها وان لابد من تجميع القوى الوطنية لإدراك الفوز في المعارك الوطنية الكبرى، ودعا في الوقت ذاته إلى ضرورة الوقوف صفاً واحداً متراصاً في وجه المستعمرين والخونة والمتآمرين والسير بتضامن وأخوة

مع قيادة الحكم لإتمام أهداف ثورة ١٤ تموز فهذه الأهداف من كبرياتها المشاركة الفعالة في تحرير الأمة العربية [٩٨] .

وأصبح البستاني أضافة لوضع أسمه النضالي كمسؤول عن "أتحاد الشعب" أصبح واجهه حزبية لحضور المناسبات الحزبية والوطنية لكونه من الخطباء الشيوعيين القدماء [٩٩]. وفي السياق نفسه، بالرغم من وجوده في اللجنة المركزية فهناك حقيقة يجب الأشارة اليها مفادها أن البستاني وبأرثه السياسي فأنه نأى بنفسه ولم يدخل في الصراعات الداخلية للحزب وبين قادته المحوريين وهذا ربما يعود لغيابه عن العراق زمناً ليس بالقصير [١٠٠]، وهذا ما جعل قادته الموجودين في الداخل يديرون دفة الحزب دون أن يكون هناك دور بارز يذكر له في الصراع الداخلي.

وبالرغم من سياسة عدم الأنضواء التي سلكها البستاني في الصراع داخل الحزب، فأنه لم ينبري بالدفاع عن سياسة حزبه ذات التوجه الإشتراكي التي نددت بإستقالة الوزراء (فؤاد الركابي، محمد صديق شنشل، ناجي طالب، عبدالجبار الجومرد، بابا الشيخ علي، محمد صالح محمود) ذوي التوجه القومي، وأتهمتهم (اتحاد الشعب) بالتخلف عن ركب الثورة، لكون حجتهم هو تحديد معالم السياسة المطلوب تحقيقها وجرى التركيز على ماسمي بـــالحد من نشاط الشيوعيين أي بصريح العبارة التخلي عن السياسة الديمقراطية" [١٠١]، وهو الأمر الذي أستشاط وزير الإرشاد حسين جميل المعروف بزعته القومية الذي أمر بمصادرة أعداد الجريدة ومنعها من الصدور لمدة (١٥) يوماً، الأمر الذي دفع عبدالقادر اسماعيل المعروف بحضوته لدى قاسم من تقديم التماس له بالغاء قرار الوزير وتحقق له ما أراد والذي ترتب عليه تقديم حسين جميل لأستقالته [١٠٢].

ونتيجة للدور الداعم لنظام الحكم الذي تبناه الحزب الشيوعي العراقي بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، بدأ يطالب بأن يشارك الحزب في الوزارة لكونه الحزب الوحيد الذي لم يُمثل الوزارة وحمل هذا المطلب نيابة عن الحزب عبد القادر اسماعيل الذي حمل بدوره مطلب حزبه لعبد الكريم قاسم بإسناد وزارة الداخلية للحزب الشيوعي العراقي بالرغم [١٠٣]، بالرغم من الإشاعات التي سرت عن أن عبدالقادر اسماعيل

ستسند له وزارة الداخلية [١٠٤]، في حين يشير زكي خيري أن سلام عادل كان يدعوا الى إستيزار عبدالقادر اسماعيل لوزارة الخارجية [١٠٥]، ولكنها اسندت فيما بعد لنزيهة الدليمي كوزيرة الاشغال والبلديات.

وتوجت تلك المطالب في مظاهر الأول من آيار والتي كان على رأسها القادة الشيوعيين المحتفلين بالمسيرة الحزبية بمناسبة الأول من آيار ١٩٥٩ والتي تحولت الى مطالبة الشيوعيون في المشاركة بالحكم والتي حملت شعار: "عاش زعيمي عبدالكريمي الحزب الشيوعي في الحكم مطلب عظيمي" [١٠٦]، وهي في حقيقتها كانت تحمل مطالبات شعبية دون أن يكون لقيادة الحزب دور في طرحها وهم ما أكده عزيز محمد[١٠٧].

وبالرغم من محاولة قاسم غض البصر عن مطالب الشيوعيين واشراكهم في الحكم فبدأ الحزب الشيوعي وبالتعاون مع مجموعة من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردي الموحد تطالب بضرورة تفعيل دور الجبهة الوطنية التي تضم الأحزاب الوطنية وضرورة اجراء انتخابات عاجلة للمجلس التأسيسي، وهذا المطلب على ما يبدو لمواجهة أستئثار عبدالكريم قاسم بالحكم وكان من بين الموقعين على هذا المطلب عبدالقادر البستاني المقرب من قاسم [١٠٨] .

وفي السياق نفسه، كانت هناك محاولات من قبل الحزب الشيوعي وعلى راسهم سكرتير الحزب سلام عادل، بلقاء عبد الكريم قاسم ليوضح له ضرورة احياء جبهة الاتحاد الوطني وكان عبد القادر اسماعيل من ضمن الوفد الذي التقى عبدالكريم قاسم وسخر قاسم من دعوة الحزب الشيوعي لإحياء جبهة الاتحاد الوطني بقوله: " لماذا يحتاج حزب المليون الى ذلك" [١٠٩] .

وفي خضم سياسة الأفتراق بين عبدالكريم قاسم والحزب الشيوعي العراقي أصبح البستاني حمامة سلام بين الأثنين، فحاول البستاني بدوره للقاء قاسم من أجل أعادة الثقة بين الجانبين، فيذكر حكمت محمد فرحان أنه:في بداية تموز١٩٥٩ وقبل خطابه الشهير في كنيسة مار يوسف كانت العلاقات بيننا وبين قاسم توحي بالقطيعة فكانت لدي مقابلة مع عبدالكريم قاسم في مقر وزارة الدفاع رأيت كل من عبدالقادر

البستاني وهم ينتظرون لقاءه قرابة الساعتين فأخبرني احد الضباط ان الزعيم غير اتجاهه منكم وبدأت اناقش البستاني بأن الزعيم بدأ بمقاطعة الحزب الشيوعي حيث كان البستاني مازال يلفه أمل التفاؤل بأن الزعيم هو مع توجهات الحزب الشيوعي العراقي(١١٠).

وبعد خطاب كنيسة مار يوسف عقدت اللجنة المركزية بدورها أجتماعاً طارئاً في وسط تموز ١٩٥٩ لتحديد موقفها من عبدالكريم قاسم والذي كرس لمراجعة ونقد سياسة الحزب بعد الثورة، ألقى عبدالقادر البستاني مداخلة سياسية وعاطفية للتنديد بمواقف الحزب المتشددة تجاه قائد ثورة تموز، عبد الكريم قاسم(١١١)، ويفسرهذا الموقف لكون البستاني من الشخصيات الذين يتمتعون بحظوة لدى الزعيم.

ونتيجة للموقف المتشدد من قاسم تجاه الشيوعيين رفض الطلب المقدم من الحزب الشيوعي للإجازة بالعمل العلني بالرغم من أن عبدالقادر اسماعيل حصل على تأكيد قاطع من قاسم بإجازة حزبهم (١١٢)، ولكن بعد صدور قانون الجمعيات في الأول من كانون الثاني ١٩٦٠، رفض الطلب بحجة تقديم طلب بنفس الأسم يحمل الحزب الشيوعي العراقي من قبل داود الصائغ الذي أجيز حزبه من قبل وزارة الداخلية، فتقدم الشيوعيون بطلب آخر وتحت مسمى آخر بأسم: "حزب أتحاد الشعب" لإجازة حزبهم والذي وقع الطلب زكي خيري و خمسة عشر عضواً من بينهم عبدالقادر البستاني.. لكن طلبهم تم رفضه (١١٣) .

أن رفض طلب الحزب هو في حقيقته يأتي ضمن سياسة قاسم لتقليم أظافر الشيوعيين بعد المد القوي الذي حصلوا عليه في ربيع ١٩٥٩ومخاوفه من أستئثار الشيوعيون بالسلطة، وهو على يقين أنهم يمثلون الحركة الشيوعية في العراق، ففي تقرير لمديرية الأمن العامة يشير بأن" الأغلبية الغالبة من المتحدثين يدعون بأن جماعة عبدالقادر أسماعيل هم الذين يمثلون الحركة الشيوعية في العراق وهم الذين يؤلفون الأكثرية من الشيوعيين في العراق.." (١١٤) .

هل ممكن تحليل الاسباب الكامنة في هذه القطيعة بين الطرفين؟؟

يبدو أن العلاقات الحميمة بين البستاني وقاسم لم تستمر طويلاً، فبعد رفض طلب إجازة الحزب بدأ قاسم يدير ظهره للشيوعيين وقادته ومنهم البستاني [١١٥]، وكان من سلسلة إجراءاته لتقليم (أظافر الشيوعيين) أنه في ٢٣ من أيلول ١٩٦٠ أحيل البستاني صاحب امتياز جريدة "إتحاد الشعب"ورئيس تحريرها متهماً أمام المحكمة العسكرية العرفية الثانية لإخلاله بمرسوم الصحافة النافذ ومحاكمته بتهمة إثارة الفتن والإخلال بالأمن وذلك بموجب قانون ١٩٥٤ [١١٦]، الذي سنته وزارة نوري السعيد. وبيان الحاكم العسكري العام المؤرخ في الثاني من أيلول وقد نشرته الجريدة " تحت عناوين بارزة ملتهبة، وفي الوقت نفسه قدم كل من ياسين حبيب وعبدالأمام يسر وهم من نقابات العمال في البصرة دعوة ضد عبدالقادر اسماعيل البستاني صاحب جريدة اتحاد الشعب بتهمة التشهير بهما عبر اتحاد الشعب في ١٧ حزيران ١٩٥٩ وقدم المشتكيان دعوة ضده الى حاكم جزاء بغداد الأول (سالم محمد عزت) الذي حدد موعد للمرافعة في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٦٠ لتأمين القيام بتبليغ المتهم [١١٧]، فكان رد (طه الشيخلي) مدير شرطة لواء بغداد بأنه بعد التحري الشديد عن البستاني فلم يعثر عليه وأصدر مدير شرطة لواء بغداد أمر بالتحري عن البستاني لكونه توارى عن الأنظار [١١٨]، وبعد رفع الجلسة المقررة للنظر بالدعوى المرفوعة بحقه صدر أمر القاء قبض في ٣١ من كانون الأول ١٩٦٠، كما أصدرت دائرة الاستخبارات قائمة باللأماكن التي يرتادها من بينها المشتمل الكائن في عرصات الأفغاني في الكرادة خارج وتحديد رقم سيارته المرقمة (١٠٩١) بغداد، ودار صلاح علي العامل في جريدة اتحاد الشعب ودار شقيقيه عبدالحميد وعبدالله الواقعة في منطقة الكرادة –الزوية، ودار خاله عزت ابراهيم الخياط الكائنة في منطقة (فضوة عرب) وغيرها من الدور التي حددها كتاب الاستخبارات [١١٩]، وبقى البستاني مطلوباً للقضاء بعد أن قررت محكمة جزاء بغداد بضرورة القاء القبض عليه وتبليغ ذوي العلاقة باليوم المذكور لتحديد جلسة المحاكمة [١٢٠]، وأغلقت جريدته الناطقة بلسان الحزب الشيوعي العراقي [١٢١]، وفي الدعوة المقامة ضد البستاني الذي لم يمثل امام القضاء للتهمة الموجهة اليه بقى متواري عن الأنظار حتى انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣

أنقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣ ونهاية المعترك السياسي

أجهض انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣ الأمل الذي كان يلف القوى اليسارية سيما الشيوعيين بعد ما أحل بهم من نكسة على يد قادة الانقلاب وسقوط معظم قادته بين الموت والسجن والتشريد، فوقع البستاني كحال بقية أعضاء الحزب الشيوعي في سجون قادة الانقلاب، ففي البيان الرسمي عن ظروف اعتقال البستاني يشير بوصل علم للدوائر المختصة بأن أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وفي مقدمتهم عبدالقادر اسماعيل البستاني وحسين الرضوي الملقب بسلام عادل موجودون في دار تقع بمنطقة الزوية قرب جسر الكرادة المعلق في دار (رضا جليل) الموظف بدار الإذاعة وفي الحال خرجت مفرزة في ١٩٦٣/٢/١٩ مكونه من الحرس القومي معززه بالقوة الكافية في منتصف ليل الأول من آذار وفي أثناء تفتيش الدار وجدوا عبدالقادر اسماعيل في الطابق العلوي وكان يقرأ لحظة القاء القبض عليه "تاريخ العراق في اربعة قرون" وكما وتشير الرواية الحكومية أنه بدلالة الوثائق التي ضبطتها مع عبدالقادر اسماعيل تمكنت من التوصل الى معرفة أوكار الشيوعيين والتي تزيد على (٢٠) داراً [١٢٢].

مثلت تلك المرحلة نقطة تحول في مساره السياسي ونقطة اللاعودة مع الشيوعيين بعد ظهوره على شاشة التلفاز في مساء العاشر من آذار ١٩٦٣ [١٢٣]، مهنئً قادة الإنقلاب"بالثورة لأنها حسب وصفه" أنقذتنا من حكم دكتاتوري فردي وخلصت البلاد منه". وذهب ابعد من ذلك ودعا الى ضرورة عدم مقاومتها لكونها : "ثورة شعبية وأنها ضد الاستعمار وستطبق المبادئ الديمقراطية وتناصر الشعوب التي تعادي الاستعمار"، معتبراً أن بيان الحزب الداعي لحمل السلاح ضد الثورة انما هو موقف لا مبدئي لأن الثورة وطنية وليس من الحكمة أن تضادها قوى وطنية فهذه الثورة تحتاج الى تآزر كل القوى وما سعدتها"، ولم يكتفي بالتهنئة بل تعداه ليعلن براءته من حزبه الذي كافح من أجله متحججا بـــ" ... لقد كانت صحتي قبل الثورة غير جيدة ولم يراجعني أثناء الثورة أي شخص ومن هنا لا يمكن أن أتحمل مسؤولية إصدار ذلك البيان .. أنني حتى سنة ١٩٥٩لم أكن عضواً في اللجنة المركزية ولم أعط اي مركز

غير مركز الأستقبالات والحضور في الإحتفالات ولكن المهيمن الرأس في هذا الموضوع هو عامر عبدالله، وطبيعي أن يتخذ كل عضو المسؤولية على السكرتير بصفته سكرتيراً.." [١٢٤]، ولكن هذا الأعتراف والمعلومات التي أدلى بها البستاني لم تكن بالمعلومات السرية التي تقوض جذور وأسرار الحزب ولكن معلوماته هي بالأحرى يمكن تسميتها بالمعلومات المعلومة ولكنها من جانب آخر تمثل أنتكاسة للقناعات كوادر وأعضاء الحزب الشيوعي الذين ينظرون لقادتهم البارزين بعين الاعجاب وليس يدينون ويندون بالحزب ويدمغونه بالانحراف عن مبادئه ومنهم البستاني الذين سبق وأن أستقبلوه بحفاوة بالغة عند عودته للعراق.

ولكن هذا الأعتراف لم يكن من السهولة بالنسبة للبستاني ولم يمنع عنه التعذيب في أقبية البعثيين، فيصف هاني الفكيكي أحد قادة حزب البعث آنذاك عن ظروف تعذيب الشيوعيين بالقول:" كان التعذيب يجري بأكثر أشكاله بدائية وثأريه وفي بعض الأحيان لم يكن بقصد أنتزاع مزيد من المعلومات بقدر ما كان تكراراً ثأرياً للتعذيب" [١٢٥] . وينقل الدكتور تحسين معلة الذي كلف لعيادة بعض المرضى في قصر النهاية من الشيوعيين فيصف الحالة التي شاهدها بالقول : "...ذهبت الى هناك وبدأت من السرداب فرأيت سلام عادل نائماً وسط القاعة طاوياً نفسه على الأرض مشدود العينين ومدمى وعبد الرحيم شريف العاني بنفس الحالة وحسن عوينه وعبد القادر اسماعيل وحمدي ايوب العاني وآخرين لم أتعرف عليهم وكانوا بحالة مزرية ينامون مباشرة على ارضية السرداب الرطبة " [١٢٦] . وبهذا الرأي ومن احد قادة البعث يبين أن شدة التعذيب التي مورست ضد المعتقلين تنم عن ثأر للقوميين، كما يدعون تبريرا، تجاه خصمهم الشيوعي.

وفي السياق نفسه يذكر القيادي الشيوعي صالح مهدي دكلة الذي أعتقل في قصر النهاية عن النقاش الذي دار بين الشيوعيين ومن بينهم عبد القادر إسماعيل، عصام القاضي، شريف الشيخ، حمدي ايوب، عدنان جلميران، علي حسين الرشيد، ابن عم قائد الفيلق ماهر الرشيد، سلطان ملا علي وباسم مشتاق والكل يحثني على التعقل لان الثورة ليست إلا ثورة وطنية ونحن الذين اخطأنا تقدير الموقف، فلم التفت الى اي

منهم سوى عبد القادر اسماعيل البستاني الرجل الاشيب موجها اليه الكلام: هل انت مقتنع بما يقال يا ابو أحمد، وهي الكنية التي كنا قد اعتدنا ان نخاطبه بها، فإذا به يتلعثم وتغرورق عيناه بالدموع [١٢٧] . هذا الموقف يعزز اعترافه الذي أنتزع منه بالقوة ويعود بالجانب الرئيسي لعوامل فيزيائية ومدى طاقة الإنسان على تحمل التعذيب الجسدي ولكنه في الجانب ذاته كان على أيمان بأهدافه التي ناضل من أجلها.

وأنتقل البستاني مع المعتقلين الشيوعيين الاخرين الى سجن نقرة السلمان حيث بقى منهمكاً في رعاية مساحة أرض خضراء صغيرة زرعها بالقرب من غرفة بالقلعة القديمة كما يشير الى ذلك الشاعر عباس البدري احد المعتقلين مع البستاني[١٢٨].

وبعد نقله لسجن نقرة السلمان رأت الحكومة مبرراً قانونياً لبقائه في السجن ففتحت القضية المرفوعة ضده في عام ١٩٦٠ من قبل المشتكيان (ياسين حبيب وعبدالأمام يسر) بتقديم طلب الى حاكم جزاء بغداد بعد ورود أمر القاء القبض عليه مطالبين بتحديد موعد جديد للمرافعة [١٢٩]، وقدم الطلب من قبل محمد احمد حاكم جزاء بغداد الأول وحددت المحكمة يوم ١٩٦٣/٥/٢٩ موعد للمرافعة [١٣٠]، ولعدم حضور البستاني الذي كان محتجزاً في سجن نقرة السلمان أقترح حاكم جزاء بغداد على الحاكم العسكري العام: أن المحكمة ترى من الضروري تعيين يوم جديد للمرافعة وترى هذه المحكمة أن حسم القضية من قبل المجلس العرفي العسكري أضمن للمصلحة العامة ومتطلبات الأمن [١٣١]، وكان رد الحاكم العسكري رشيد مصلح لمحكمة جزاء بغداد: "...لانرى مبرراً لوضع اليد على الدعوى من قبل هذه الحاكمية ويرجى تأجيلها لحين أنتهاء التحقيق الجاري مع المتهم عبدالقادر اسماعيل" [١٣٢]، فكتب محمد أحمد حاكم جزاء بغداد الى مأمور شرطة السراي بتبليغ المتهم عبدالقادر اسماعيل والمشتكيان بتأجيل القضية لحين أنتهاء التحقيق مع المتهم المذكور [١٣٣] .

وبالرغم من التأجيل في قضية البستاني الا أن حدثً طرأ على المشهد العراقي تمثل بسقوط نظام البعث بانقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ بقيادة عبدالسلام عارف الذي شكل وصوله نوع من الهدنة سيما مع الشيوعيين فبقيت قضايا الشيوعيين كما هي دون حل حتى أعيد فتح القضية من جديد بعد انتفاء الحاجة للتحقيق معه من

قبل المجلس العرفي العسكري الأول، فقدمت رئاسة الهيئة التحقيقية الثالثة في مديرية السجون العامة الى مديرية الأمن العامة طلباً لتزويدهم بمعلومات عن البستاني وما يوجد ضده من معلومات في أضابير وسجلات الحرس القومي المنحل [١٣٤]، فكان رد الأمن العامة بأنه من أقطاب الحزب الشيوعي العراقي السري المعروفين وأحيل الى المجلس العرفي العسكري في أوائل ثورة ١٤ رمضان ١٩٦٣ [١٣٥].

فأرسل حاكم جزاء بغداد طلب الى معاونية شرطة السراي لإحضار المتهم المذكور لتعيين موعد جديد للمرافعة [١٣٦]، وإحضار عبدالقادر اسماعيل من سجن نقرة السلمان وتعيين يوم ٣١ تموز ١٩٦٥موعد للمرافعة [١٣٧]، ولعدم حضور المشتكي الثالث (عبد عباس الزبيدي) من أهالي البصرة تقرر تأجيل الدعوى الى يوم ١٩٦٥/٨/٨ [١٣٨]، وقررت المحكمة في الجلسة حبسه لمدة سنة وتغريمه مبلغ (٧٠٠) دينار للمشتكين للأضرار التي وقعت عليهم [١٣٩].

وفي السياق نفسه، وبعد انقضاء الدعوة التي رفعت بحقه أحيل الى محكمة أمن الدولة بتهمة الشيوعية وتشكلت المحكمة في ١٩٦٦/٧/١٦ برئاسة العميد نجم عبدالله العاني وناقشت البستاني الذي بدأ أكثر قوةٌ وتماسكاً عن السابق عندما وقع في قبضة انقلابي الثامن من شباط ويبدو أن هذا يعود الى سياسة التنفيس التي أنتهجها حكم الأخوين عارف بحق القوى الوطنية ومن بينها الحزب الشيوعي العراقي فدافع بدوره عن حزبه الذي أفشى بأسراره في السابق، وأشار الى انه يتحمل مسؤولية جريدة أتحاد الشعب التي كان هدفها ودافعها هو" الكفاح ضد الاستعمار وخدمة الشعب"، ولم يكتفي بذلك بل ودافع عن حزبه عن أحداث الموصل وكركوك وعدها من"عمل الشركات الأجنبية وعناصر أخرى هي التي قامت بمذابح كركوك والموصل ولا دخل للحزب الشيوعي بذلك وان المعركة التي كانت تقوم في بلادنا كان في طليعتها الشيوعيين ثم أضاف يقول : بأن الحزب الشيوعي العراقي لايمكن ان يكون غير وطني وان الشيوعية على حد قوله سوف تعم كافة بقاع العالم وانه مؤمن بالشيوعية التي لا تتعارض مع الدين". ويبدو أنه أستهجن ما اصابه بعد النكسة التي حلت به بعد انقلاب الثامن من شباط، أذ بدى متبرماً من الوضع ووصف ما حدث في الثامن من شباط

١٩٦٣ و١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ بأن "كلاً منهما انقلاب لا ثورة"، ونتيجة لموقفه هذا حكمت المحكمة على البستاني بالحبس لمدة ست سنوات على ان تحتسب من تاريخ موقوفيته في ١٩ شباط ١٩٦٣ لغاية تاريخ اصدار قرار الحكم عليه الموافق في ١٩٦٥/٨/٨، ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين تنفذ بحقه عند انهاء محكوميته وعد جريمته سياسية بالنظر لأن الدافع لإرتكابها هو سياسي ولانها من الجرائم المخلة بالأمن، على ان تنفذ العقوبة بالتعاقب مع محكوميته السباقة في القضية المرقمة ٢٧٩/ج/٩٦٠ (١٤٠) .

وبعد صدور قرار الحكم بحق البستاني صدر قرار العفو بحقه في ١٣ نيسان ١٩٦٨ في عهد الرئيس عبدالرحمن عارف ولكنه بقى حبيساً في داره نتيجة للمراقبة حوله، وفي خضم التحولات التي رافقت انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ ووصول البعث مجدداً وسياسة التنفيس النسبي التي أتبعوها تجاه السياسيين في البدء، ومنهم الشيوعيين فقدم البستاني طلباً في ١٩٦٨/١٠/٢٧ لنقابة المحامين لتسديد بدلات الاشتراك في النقابة للعوام ١٩٦١-١٩٦٨ لتجديد انتماءه النقابي لضمان حقوقه فيها، ووافقت النقابة بدورها على استيفاء بدلات الاشتراك من قبله مع استثناء فترة السجن من ١٩٦٦/٧/١٦ ولغاية ١٣ نيسان ١٩٦٨ (١٤١) . يصف أحد الحقوقيين المسؤول عن تقاعد نقابة المحاميين بأنه عند مراجعته للنقابة جاء برفقة شقيقه عبدالله البستاني فكان مثقل في سيره ويتجنب الحديث ممن حوله كي يجنبهم على ما يبدو مراقبة الأمن كونه من الشخصيات التي بقت دوائر الأمن تحوم حولها لكونه من الشخصيات الشيوعية المعروفة (١٤٢) .

وبالرغم من ذلك حاول عبدالقادر البستاني تبيض صفحته التي رسمت بعد انقلاب الثامن من شباط ١٩٦٣، ودوره كشيوعي فيذكر ثابت حبيب العاني بصدد ذلك: " في عام ١٩٦٩ طلب البستاني أن يلتقي بالمكتب السياسي، وانتدبني المكتب السياسي للقاء به، وأثناء الحديث قال البستاني...أنت تعرفني معرفة جيده فلا أقود تنظيم ولا عندي معلومات ولا إسرار كل ما هنالك انا كنت واجهة للحزب، وفي الحقيقة كان قوله صحيحاً، لأن عبد القادر اسماعيل كان في حينها واجهة وطنية معروفة وذو تاريخ

وطني، وسألني أيضا ما هو موقف الحزب مني؟ وقلت له لنتكلم بصراحة...إن خروجك في التلفزيون يا عبد القادر كان سبباً في انهيار عناصر عديدة من الرفاق في السجن. فاجاب هذا صحيح. وقال انا لم أبوح بأي شيء. لقد طالبوني بشتم الاتحاد السوفيتي، فرفضت، ومارسوا التعذيب والضغط وانفجر في البكاء، وفي الختام قال إن امنيتي ان ابقى شيوعياً، فذهبت بعدها الى المكتب السياسي وأخبرت الرفاق بتفاصيل أللقاء فطلبوا مني ان أبقى على اتصال مباشر به، لقد توجه البعثيون نحو عبد القادر اسماعيل لاحقاً وفي عام ١٩٦٩، وقالوا له لا نريد منك شيئاً فقط نعطيك غرفة في جريدة الثورة وتجلس فيها، فقال لهم اذا كنت اريد ان أعمل فسأعمل مع حزبي، ورفض طلبهم رفضا قاطعاً، وهذا ما قاله لي، لقد ضعف البعض ولم يتحولوا إلى اعداء أو عملاء للأجهزة الأمنية والسلطات الجائرة، فإن قسوة التعذيب الفريد من نوعه قد أجبر البعض على الاعتراف [١٤٣].

وبدأ البستاني على ما يبدو يخطو طريقاً أخر هو الانزواء بعيداً عن تلك التحولات فقدم طلباً الى نقابة المحامين في ١٩٦٩/٧/٢ بإحالته على التقاعد [١٤٤]، واجتمعت لجنة نقابة المحامين للنظر في طلبه في الثامن من آب ١٩٦٩ ومنح راتباً تقاعدياً قدره (١٠٨،٧٥٠) ديناراً [١٤٥].

ولكن تلك النكسة في حياته السياسية بعد انقلاب ٨ شباط تركت أثراً عميقاً في نفسه معبراً عن ندمه كما يذكر عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي آنذاك، باقر ابراهيم الموسوي: "بعد أطلاق سراحه وأعتزاله السياسة، قضى حياته نادماً على تلك السقطة السياسية، والتقى به الدكتور صفاء الحافظ، في عام ١٩٧٨ حينما كنت على رأس قيادة الحزب، وحدثني عن ندمه على مواقفه تلك، فبعثت بواسطته بالتحيات لعبد القادر اسماعيل، بهدف تشجيعه على التماسك والثقة بالمستقبل، فأبلغني الحافظ بسروره لذلك [١٤٦].

وبالرغم من ذلك فأن البستاني بقى منزوياً في داره في منطقة الكرادة ببغداد مع شقيقته الدكتورة بثينة البستاني [١٤٧]، لازمه مرض الشيخوخة الذي أثقل حياته وبقى بعيداً عن أي نشاط سياسي مقلل من خروجه خوفاً من الحاق الضرر بالآخرين وبقت

مراجعته مقتصرة على نقابة المحامين تارة يقدم طلباً لتخفيض رسوم السفر لغرض السفر للعلاج[١٤٨] وتارة أخرة يطالب بصرف راتبه لسفره خارج العراق من اجل العلاج[١٤٩] فيذكر المحامي جعفر يوسف جعفر مسؤول تقاعد المحامين بأنه في هذه الزيارة الوحيدة التي سلم على الجميع وسمعنا بعد ذلك نبأ وفاته[١٥٠]، في ٢٩ كانون الأول ١٩٧٩ [١٥١].

هوامش البحث ومصادره

(١) نقابة المحامين العراقيين، هيئة صندوق تقاعد المحامين–بغداد، أضبارة عبدالقادر اسماعيل البستاني، رقم الاضبارة ٨، رقم قرار الأحالة على التقاعد ٩٦٩/٨.

(٢) تشير بعض المصادر ومنها المصادر الحكومية بأن أصل والد عبدالقادر البستاني من أفغانستان وهو ما يؤكده حكمت محمد فرحان أحد الذين واكبوا البستاني، مقابلة بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٦.

(٣) عبدالله هو الشقيق الثالث لعبد القادر وأصبح أستاذاً في كلية الحقوق لم تكن له ميول يسارية ولم ينتمي للحزب الشيوعي العراقي وتزوج من ابنة جميل المدفعي.

(٤) مقابلة مع حكمت محمد فرحان، ٢٠١٣، (بغداد) .

(٥) كانت عفيفة عضو في رابطة الدفاع عن حقوق المرأة بينما كانت بثينة عضوا في الحزب الشيوعي العراقي، مقابلة مع سافرة جميل حافظ ٢٠١٣/٦/١٦، (بغداد) .

(٦) عامر حسن فياض، جذور الفكر الأشتراكي في العراق، ص٣١٠. أسم الدار ومكانها وتاريخ النشر بالنسبة لكل المصادر

(٧) محمد حديد، مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق، دار الساقي، لندن، ٢٠٠٦، ص١٠٩.

(٨) عامر حسن فياض، جذور الفكر الأشتراكي، ص٣١٠.

(٩) فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦، ص٦١.

(١٠) عبدالرزاق مطلك الفهد، رواد الفكر الأشتراكي، ص١٣٢.

(١١) عبدالفتاح أبراهيم، على طريق الهند، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ص٢٠٠٤، ص٢٧٤.

(١٢) سيف عدنان، الحلقة الأشتراكية الأولى في العراق، ملحق جريدة المدى، ٢٠١٣/١/٢٠.

(١٣) عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي، ص٣١١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ص٣١١–٣١٤.

(١٥) حسين جميل، الحياة النيابية في العراق١٩٢٥–١٩٤٦موقف جماعة الأهالي منها، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٨٢، ص٣٤.

(١٦) الثقافة الجديدة في لقاء مع الاستاذ حسين جميل، بواكير الحركة الوطنية، العدد٤، نيسان١٩٧٨، ص٥٨.

(١٧) مجيد مسعود، المصدر السابق، ص١١٩. غير موجود؟؟

(١٨) عامر حسن فياض، المصدر السابق، ص ص١٨٧–١٨٨.

(١٩) عبدالغني الملاح، المصدر السابق، ص٨١. غير موجود

(٢٠) حسن جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠، دار اللام، لندن، ١٩٧٨، ص١٨٩.
(٢١) مجيد مسعود، المصدر السابق، ص١١٨.
(٢٢) فؤاد حسين الوكيل المصدر السابق، ص٦٦.
(٢٣) الثقافة الجديدة في لقاء مع الأستاذ حسين جميل، ص٥٨.
(٢٤) حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠، دار اللام، لندن، ١٩٧٨، ص ص٢٠٧-٢٠٨.
(٢٥) فؤاد حسين الوكيل، الصدر السابق، ص٧٢.
(٢٦) الثقافة الجديدة في حوار مع الأستاذ حسين جميل، ص٥٨.
(٢٧) طالب مشتاق، أوراق ايامي بغداد والعراق والوطن العربي١٩٠٠-١٩٥٨، دار العربية للطباعة، بيروت ١٩٨٩، ص ص١٩١-١٩٣.
(٢٨) عبدالغني الملاح، المصدر السابق، ص٨٤.
(٢٩) عبدالرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص١٣٤.
(٣٠) عبدالغني الملاح، المصدر السابق، ص ص٨٤-٨٥.
(٣١) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ص١٦٥.
(٣٢) مليح صالح شكر، ٦٩عاماً على وفاة الصحفي العراقي أبراهيم صالح شكر، "الزمان"، ١٠آيار ٢٠١٣.
(٣٣) كاظم حبيب وزهدي الداوودي، فهد والحركة الوطنية في العراق، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٢٦.
(٣٤) كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة التكون وبدايات التحرك، الدار الوطنية للتوزيع والأعلان، بغداد، ١٩٨١، ص ص٢٣٤-٢٣٥.
(٣٥) فائق بطي، الصحافة اليسارية في العراق، دون مكان للطبع، لندن، ١٩٨٥، ص٢٥.
(٣٦) "المستقبل" (مجلة شهرية)، العدد٣، نيسان ١٩٢٩، ص٩٨.
(٣٧) "المستقبل" (مجلة شهرية)، العدد٤، آيار ١٩٢٩، ص١٨٩.
(٣٨) "المستقبل"، العدد ٥، حزيران ١٩٢٩، ص١٢٧.
(٣٩) الثقافة الجديدة في حوار مع الأستاذ حسين جميل، المصدر السابق، ص٦١.
(٤٠) مذكرات عزيز شريف، شباط ٢٠١٠، ص٢٠، مذكرات منشورة على موقع الناس،
(٤١) فؤاد حسين الوكيل، المصدر السابق، ص٧٦.
(٤٢) عبدالغني الملاح، المصدر السابق، ص١١٣.

(٤٣) ملفة عبدالقادر اسماعيل البستاني، نقابة المحامين، ملفة رقم ١٢١٨، العنوان منح أجازة مزاولة مهنة عام ١٩٣١.

(٤٤) مليح صالح شكر، ٦٩عاماً على وفاة الصحفي العراقي ابراهيم صالح شكر.

(٤٥) الثقافة الجديدة في حوار مع الأستاذ حسين جميل، ص٦٢.

(٤٦) عامر حسن فياض، المصدر السابق، ص٣١٢.

(٤٧) عبدالغني الملاح، المصدر السابق، ص١٢٣.

(٤٨) قدم عبدالقادر اسماعيل لوزارة الداخلية في ١٩٣١/١١/١٩، لوزارة الداخلية لمنحه أجازة إصدار جريدة الأهالي وكان رد الوزارة بالموافقة في ١٩٣١/١٢/١٢ بشرط أن تراعي احكام قانون المطبوعات وإرسال نسختين من الجريدة الى وزارة الداخلية والمعارف للمزيد ينظر:دار الكتب والوثائق، وزارة الداخلية، ملفة رقم ١٠٣١٥، م/منح اجازة أصدار صحيفة الأهالي ١٩٣١/١٢/١٢.

(٤٩) محمد حديد، المصدر السابق، ص١٢٤.

(٥٠) فؤاد حسين الوكيل، المصدر السابق، ص٣٠٩.

(٥١) سالم عبيد النعمان، الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد (إعادة التأسيس واكتمال بنائه ودوره الفاعل في الحركة الوطنية، المدى، دمشق، ٢٠٠٧، ص٢٧.

(٥٢) "اتحاد الشعب"، العدد٢٢، ١٩٥٩/٢/٢٠.

(٥٣) عبدالقادر اسماعيل البستاني، ملفة نقابة المحامين، م/طلب عبدالقادر اسماعيل البستاني الى رئاسة نقابة المحامين في ١٩٣٣/١٢/٣١.

(٥٤) المصدر نفسه، نقابة المحامين–بغداد، العدد ٥٩، ١٩٣٤/١/٣، م/منح اجازة غير محدودة.

(٥٥) الثقافة الجديدة في حوار مع الأستاذ حسين جميل، ص٦٧.

(٥٦) زكي خيري، المصدر السابق، ص٧٨.

(٥٧) فائق بطي، المصدر السابق، ص٣٩.

(٥٨) سالم عبيد النعمان، المصدر السابق، ص٢٩.

(٥٩) حنا بطاطو، ص ص٧٢–٧٣.

(٦٠) فؤاد حسين الوكيل، المصدر السابق، ص٣١٣.

(٦١) حنا بطاطو، العراق، ثلاثة أجزاء، الكتاب الكثاني (الحزب الشيوعي) مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص٦٥.

(٦٢) حازم المفتي العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مطبعة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠، ص٧٢.

(٦٣) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، دار الطليعة، بيروت، ص٣٨. غير كامل

(٦٤) خالد التميمي، محمد جعفر ابو التمن (دراسة في الزعامة السياسية العراقية)، دار الوراق، لندن، ١٩٩٦، ص٣٩٦.

(٦٥) حازم المفتي، ص١٠٢.

(٦٦) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، مركز الأبجدية للصف التصويري، بيروت، ١٩٨٢، ص١٢٩.

(٦٧) مذكرات كامل الجاردجي، ص٤٥.

(٦٨) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ١٠أجزاء، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط٧، ١٩٨٨، ج٤، ص٢٥١.

(٦٩) وزارة الداخلية، محاضر اجتماعات مجلس النواب، الدورة الانتخابية السابعة ١٩٣٧، رقم الأضبارة ٩/٤٤، ص٤.

(٧٠) المصدر نفسه، ٧

(٧١) المصدر نفسه، ص١٥.

(٧٢) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص ص٩٦-٩٨.

(٧٣) حازم المفتي، المصدر السابق، ص١٤٢.

(٧٤) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب، ص١٣٠.

(٧٥) حازم المفتي، المصدر السابق، ص١٤٢.

(٧٦) عبدالرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص١٤٤.

(٧٧) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزرات، ج٤، ص٢٥٩.

(٧٨) عادل تقي البلداوي، التكوين الاجتماعي للأحزاب والجعيات السياسية في العراق ١٩٠٨-١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٣، ص٥٠.

(٧٩) مديرية التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي السري، ٦ أجزاء، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ج١، ص٤٤.

(٨٠) المصدر نفسه، ص٢٤.

(٨١) المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٤٧-٢٤٨.

(٨٢) المصدر نفسه، ج١، ص٢٤.

(٨٣) عبدالله حنا، الحركة الشيوعية السورية الصعود والهبوط (دراسة تجمع بين التاريخ الشفهي والتاريخ المكتوب)، دار (ن)، للنشر والطباعة، دمشق، ٢٠٠٨، ص١٥٥.

(٨٤) "صوت الشعب"، العدد الخاص بالمؤتمر الوطني للحزب الشيوعي المنعقد في بيروت بتاريه ٣١ كانون الأول ١٩٤٣.

(٨٥) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص٢٥٢-٢٥٣.

(٨٦) عبدالله حنا، المصدر السابق، ص١٥٧.

(٨٧) بهاء الدين نوري، مذكرات بهاء الدين نوري، مطبعة جامعة صلاح الدين، اربيل، ١٩٩٥، ص٩٧.

(٨٨) عبدالله حنا، المصدر السابق، ص١٥٧.

(٨٩) "النضال"، العدد٣٠٢١، السنة الخامسة عشرة، ٢٠آيلول ١٩٥٤.

(٩٠) مديرية الأمن العامة، الحركة الشيوعية في العراق، جزأن، ج١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٦، ص٣٦.

(٩١) مجيد مسعود، محطات في مسيرة عبدالقادر أسماعيل البستاني، الثقافة الجديدة، العدد٣٢٢-٣٢٣، ٢٠٠٧، ص ص١٢٧-١٢٨.

(٩٢) مجيد مسعود، المصدر السابق، ص١٢٥.

(٩٣) مقابلة مع هادي الطائي أخد المستقبلين لعبدالقادر في مطار بغداد ١٧حزيران٢٠١٣،

(٩٤) مديرية الأمن العامة، الحركة الشيوعية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، جزأن، ١٩٦٦، ج٢، ص٢٦.

(٩٥) عبدالقادر اسماعيل البستاني، م/جلسة الهيئة الإدارية لنقابة المحامين ٢٠٥، العدد ١٠٢٣٤، ١٩٥٨/٩/١٧.

(٩٦) مقابلة مع عزيز محمد، ٢٠١٣/٧/٨ (اربيل) .

(٩٧) عبدالفتاح علي البوتاني، العراق (دراسة في التطورات السياسية الداخلية ١٤تموز١٩٥٨-٨شباط١٩٦٣)، دار الزمان، دمشق، ٢٠٠٨، ص١٥٨.

(٩٨) "اتحاد الشعب"، العدد ٤، ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٩ (لسان حال الحزب الشيوعي العراقي) .

(٩٩) اوريل دان، العراق في عهد قاسم، ترجمة جرجيس فتح الله، دار ئاراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠١٢، ص١٥٦.

(١٠٠) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص١٦٧.

(١٠١) "اتحاد الشعب"، العدد ١٤، ٩شباط ١٩٥٩.

(١٠٢) أحمد باش أعيان، انقلاب ١٤تموز١٩٥٨ في العراق (خلفياته وذيوله مع موجز عن العهد القاسمي ١٩٥٨-١٩٦٣)، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٣، ص١٦٣.

(١٠٣) اوريل دان، المصدر السابق، ص٢٧٢.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص٢٦٣

(١٠٥) زكي خيري، صدى السنين، ص٢١٤.

(١٠٦) الحركة الشيوعية في العراق، ص١٣٧.

(١٠٧) مقابلة مع عزيز محمد، ٢٠١٣/٧/٨.

(١٠٨) اوريل دان، المصدر السابق، ص٢٨١.

(١٠٩) غادة فائق، عامر عبدالله ودوره الفكري والسياسي ١٩٢٤-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، ٢٠١٤، ص٦٨.

(١١٠) مقابلة مع حكمت محمد فرحان، ٢٠١٣/٦/١٦.

(١١١) رسالة من باقرأبراهيم الموسوي للباحث، بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٨.

(١١٢) اوريل دان، المصدر السابق، ص٣٢٧.

(١١٣) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ص ١٩٠-٢٠٦.

(١١٤) وزارة الداخلية، مديرية الأمن العامة، تقرير خاص (سري للغاية)، العدد٤٤٢، بغداد ١٩٦٠/١/١٦، نقلاً عن عبدالفتاح علي البوتاني، من أرشيف جمهورية العراق الأولى الحركة الشيوعية في تقارير مديرية الأمن العامة ١٩٥٨-١٩٦٢ (دراسة تأريخية سياسية)، مطبعة حاجي هاشم، اربيل، ٢٠١٠، ص٩٩.

(١١٥) أحمد باش أعيان، المصدر السابق، ١٦٩-١٧٠.

(١١٦) هو قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤ وتنص المادة (٤١) من القانون تلغى اجازة الصحف والمجلات كافة الممنوحة بمقتضى قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ كل الصحف التي تروج لإشاعة الفوضى وبث التفرقة بين أبناء الشعب والتمويل من مصادر سرية بقصد ترويج مبادئ حرمها القانون ..ووضعت شروطاً ان تتحدد لى صاحب المطبوع بعض الشروط اللازمة لكي يكون اهلاً لأداء رسالة الصحافة وان يدفع تأمينا أقصاً (٥٠٠) دينار للمزيد ينظر:عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج ٩، ص ١٥١.

(١١٧) دار الكتب والوثائق، وزارة العدل رقم الملفة ٨٦٤، قرارات محكمة جزاء بغداد، م/القضية المقدمة من قبل ياسين حبيب وعبدالامام يسر ضد المتهمين عبدالقادر اسماعيل ويحيى صالح لقذفهما في جريدة اتحاد الشعب رقم الدعوة ٢٧٩/ج/١٩٦٠.

(١١٨) دار الكتب والوثائق، ملفة رقم ٨٦٤، مديرية شرطة لواء بغداد (الأدارة)، الى مديرية شرطة السراي، م/القضية رقم ٦٠/٤٣ سراي العدد ٤٢٠٤١/١٢/١، كانون الأول ١٩٦٠.

(١١٩) المفلة نفسها، مديرية شرطة لواء بغداد–الأستخبارات (سري)، م/القبض على متهم، العدد ١١٣٨٣، ١٩٦٠/١٢/٣١.

(١٢٠) الملفة نفسها، محكمة جزاء بغداد، الى مركز شرطة الشراي (مستعجل جداً)، العدد ٣٥٣٥ .

(١٢١) اوريل دان، المصدر السابق، ص ص ٣٦٢–٣٦٣.

(١٢٢) "الفجر الجديد" (جريدة)، العدد٥٣٩، آذار ١٩٦٣.

(١٢٣) "الجماهير"، العدد٢٦، ١١آذار١٩٦٣.

(١٢٤) مديرية الأمن العامة، الكتاب الأسود"أعترافات الشيوعيين"، بغداد، ١٩٦٣، ص ص٢٧–٢٨.

(١٢٥) هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة (تجربتي في حزب البعث العراقي)، مؤسسة المناره، بيروت، ١٩٩٢، ص ص٢٥٨–٢٥٩.

(١٢٦) علي كريم سعيد عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم الى حوار الدم (مراجعات في ذاكرة طالب شبيب)، مطبعة المعارف، بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٠٠.

(١٢٧) صالح مهدي دكلة، من الذاكرة (سيرة حياة)، المدى، دمشق، ٢٠٠٠، ص١٠١.

(128) http://www.dorar-aliraq.net/threads/3071.

(١٢٩) دار الكتب والوثائق، ملفة رقم ٨٦٤، م/أعادة فتح الدعوة المرقمة ٢٧٩/ج/١٩٦٠، الى حاكم جزاء بغداد الأول، ١٩٦٣/٣/٤.

(١٣٠) المفلة نفسها، وزارة العدل، رئاسة الأدعاء العام، العدد م ع/٣٨/٣/٣٠، ١٩٦٣/٣/٢٩ .

(١٣١) الملفة نفسها، محكمة جزاء بغداد، الى الحاكم العسكري العام، العدد ١١٣٨، ١٩٦٣/٥/٢٩.

(١٣٢) الملفة نفسها، وزارة الدفاع –مقر الحاكم العسكري العام، م/تأجيل دعوى، العدد ٣٣٨٩/٤، ١٩٦٣/٦/٤.

(١٣٣) الملفة نفسها، قرار الحاكم الأول، م/تأجيل الدعوى، ١٩٦٣/٦/٩.

(١٣٤) الملفة نفسها، محكمة جزاء بغداد الأول، الى:معاونية شرطة السراي، العدد ١٢٩٩، ١٩٦٥/٣/٣١.

(١٣٥) عبدالقادر اسماعيل البستاني، ملفة نقابة المحامين، مديرية السجون العامة، (سري ومستعجل)، الى مديرية الأمن العامة، العدد ٦٧٦٠/١/٥، ١٩٦٤/١١/٢٤.

(١٣٦) الملفة نفسها، نقابة جمهورية العراق–نقابة المحامين، الى رئاسة الهيئة التحقيقية الثالثة في مديرية السجون العامة، العدد ٦٦٣، ١٩٦٤/١٢/١٤

(١٣٧) دار الكتب والوثائق، ملفة رقم ٨٦٤، محكمة جزاء بغداد، الى مأمور مركز شرطة السراي، العدد ٩٥٢، ١٩٦٥/٥/٢٦.

(١٣٨) الملفة نفسها، محكمة جزاء بغداد/ الى مديرية شرطة بغداد، العدد ١٣٩٩، ١٩٦٥/٧/٣١.

(١٣٩) الملفة نفسها،

(١٤٠) عبدالقادر اسماعيل البستاني، ملفة نقابة المحامين، محكمة أمن الدولة الأولى-بغداد، الرقم٣١١ /٤٤٤٨/٦٥، ١٩٦٨/١١/٤، ارسال صورة من قرار الحكم والتجريم الخاص بالمحامي عبدالقادر اسماعيل البستاني.

(١٤١) عبدالقادر اسماعيل البستاني، ملفة نقابة المحامين، جلسة ١٩٦٨/١١/٤ لنقابة المحامين.

(١٤٢) مقابلة مع المحامي جعفر يوسق جعفر، ٢٠١٤/٢/١٧ (بغداد) .

(١٤٣) ثابت حبيب العاني، صفحات من السيرة الذاتية ١٩٢٢-١٩٩٨، دار الرواد المزدهرة، بغداد، ٢٠١٤، ص٣٠٤.

(١٤٤) عبدالقادر اسماعيل البستاني، ملفة نقابة المحامين، هيئة صندوق تقاعد المحامين، العدد ٤٢، ١٩٦٩/٧/٢.

(١٤٥) الملفة نفسها، هيئة صندوق تقاعد المحامين، قرار هيئة صندوق تقاعد المحامين، العدد ٩٦٩/٨، ١٩٦٩/٨/٣.

(١٤٦) رسالة من باقرأبراهيم الموسوي للباحث، بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٨.

(١٤٧) عبدالرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق، ص١٤٥.

(١٤٨) ملفة نقابة المحامين، ١٩٧٨.

(١٤٩) الملفة نفسها.

(١٥٠) جعفر يوسف جعفر/مقابلة في ٢٠١٤/٢/١٧.

(١٥١) عبدالقادر اسماعيل البستاني، ملفة نقابة المحامين، نعي نقابة المحامين بوفاة عبدالقادر اسماعيل البستاني/١٩٧٩/١٢/٣٠.

المصادر

الوثائق الغير منشورة

١. دار الكتب والوثائق، وزارة العدل رقم الملفة ٨٦٤، قرارات محكمة جزاء بغداد، م/القضية المقدمة من قبل ياسين حبيب وعبدالامام يسر ضد المتهمين عبدالقادر اسماعيل ويحيى صالح لقذفهما في جريدة اتحاد الشعب رقم الدعوة ٢٧٩/ج/١٩٦٠.

٢. نقابة المحامين العراقيين، هيئة صندوق تقاعد المحامين-بغداد، أضبارة عبدالقادر اسماعيل البستاني، رقم الاضبارة ٨، رقم قرار الأحالة على التقاعد ٩٦٩/٨.

الوثائق المنشورة

١. مديرية التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي السري، ٦ أجزاء، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٩، ج١.

٢. مديرية الأمن العامة، الحركة الشيوعية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، جزأن، ١٩٦٦، مديرية الأمن العامة ج٢.

٣. مديرية الأمن العامة، الكتاب الأسود"أعترافات الشيوعيين"، بغداد، ١٩٦٣.

الاطاريح والرسائل الجامعية

١. غادة فائق، عامر عبدالله ودوره الفكري والسياسي ١٩٢٤-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، ٢٠١٤.

الكتب العربية والمعربة

١. أحمد باش أعيان، انقلاب ١٤تموز ١٩٥٨ في العراق (خلفياته وذيوله مع موجز عن العهد القاسمي ١٩٥٨-١٩٦٣)، دار الحكمة، لندن، ٢٠١٣.

٢. ثابت حبيب العاني، صفحات من السيرة الذاتية ١٩٢٢-١٩٩٨، دار الرواد المزدهرة، بغداد، ٢٠١٤

٣. حازم المفتي العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مطبعة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠.

٤. حنا بطاطو، العراق، ثلاثة أجزاء، الكتاب الثاني (الحزب الشيوعي) مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٢.

٥. حسين جميل، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦ موقف جماعة الأهالي منها، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٨٢.

٦. خالد التميمي، محمد جعفر ابو التمن (دراسة في الزعامة السياسية العراقية)، دار الوراق، لندن، ١٩٩٦.
٧. طالب مشتاق، أوراق ايامي بغداد والعراق والوطن العربي ١٩٠٠-١٩٥٨، دار العربية للطباعة، بيروت ١٩٨٩.
٨. محمد حديد، مذكراتي الصراع من أجل الديمقراطية في العراق، دار الساقي، لندن، ٢٠٠٦.
٩. عادل تقي البلداوي، التكوين الاجتماعي للأحزاب والجمعيات السياسية في العراق ١٩٠٨-١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٣.
١٠. سالم عبيد النعمان، الحزب الشيوعي العراقي بقيادة فهد (إعادة التأسيس واكتمال بنائه ودوره الفاعل في الحركة الوطنية، المدى، دمشق، ٢٠٠٧.
١١. سيف عدنان، الحلقة الأشتراكية الأولى في العراق، ملحق جريدة المدى، ٢٠١٣/١/٢٠.
١٢. بهاء الدين نوري، مذكرات بهاء الدين نوري، مطبعة جامعة صلاح الدين، اربيل، ١٩٩٥.
١٣. عبدالرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، مركز الأبجدية للصف التصويري، بيروت، ١٩٨٢ .
١٤. عبدالله حنا، الحركة الشيوعية السورية الصعود والهبوط (دراسة تجمع بين التاريخ الشفهي والتاريخ المكتوب)، دار (ن)، للنشر والطباعة، دمشق، ٢٠٠٨.
١٥. عبد الفتاح أبراهيم، على طريق الهند، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠٠٤.
١٦. كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة التكون وبدايات التحرك، الدار الوطنية للتوزيع والأعلان، بغداد، ١٩٨١.
١٧. فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦.
١٨. علي كريم سعيد عراق ٨ شباط ١٩٦٣ من حوار المفاهيم الى حوار الدم (مراجعات في ذاكرة طالب شبيب)، مطبعة المعارف، بغداد، ٢٠٠٥.
١٩. عبد الفتاح علي البوتاني، العراق (دراسة في التطورات السياسية الداخلية ١٤تموز ١٩٥٨-٨ شباط ١٩٦٣)، دار الزمان، دمشق، ٢٠٠٨.
٢٠. كاظم حبيب وزهدي الداوودي، فهد والحركة الوطنية في العراق، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ٢٠٠٣.
٢١. هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة (تجربتي في حزب البعث العراقي)، مؤسسة المناره، بيروت، ١٩٩٢.
٢٢. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤.

٢٣. مجيد مسعود، محطات في مسيرة عبدالقادر أسماعيل البستاني، الثقافة الجديدة، العدد٣٢٢-٣٢٣، ٢٠٠٧.

الصحف والمجلات

١. "اتحاد الشعب"، العدد ٤، ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٩ (لسان حال الحزب الشيوعي العراقي) .
٢. "صوت الشعب"، العدد الخاص بالمؤتمر الوطني للحزب الشيوعي المنعقد في بيروت بتاريه ٣١ كانون الأول ١٩٤٣.
٣. "المستقبل" (مجلة شهرية)، العدد ٣، نيسان ١٩٢٩.

المقابلات الشخصية

١. رسالة من باقرأبراهيم الموسوي للباحث، بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٨.
٢. جعفر يوسف جعفر/مقابلة في ٢٠١٤/٢/١٧.
٣. مقابلة مع حكمت محمد فرحان، ٢٠١٣/٦/١٦.
٤. مقابلة مع سافرة جميل حافظ ٢٠١٣/٦/١٦، (بغداد)
٥. مقابلة مع عزيز محمد، ٢٠١٣/٧/٨ (اربيل) .